القطن والجوت والشاي في العلاقات المصرية الهندية 1945 – 1956م

د/ خالد مكرم فوزي

أستاذ التاريخ الحديث المساعد – جامعة بني سويف

مقدمة

بعد نجاح الهند في الحصول على الاستقلال في الخامس عشر من أغسطس 1947، بدأ التقارب بينها وبين دول الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة؛ نظرًا للتقارب السياسي فيما بينهما؛ فكلتاهما وقعتا تحت نيران الاستعمار البريطاني، وتبنى النظام السياسي في كل من البلدين – ناصر ونهرو – رؤية سياسية مشتركة تجاه القضايا الآسيوية والأفريقية، والتي تتمثل في دعم حركات التحرر والاستقلال، وكذلك موقف الحياد الإيجابي فيما يخص القضايا الدولية.

أما على المستوى الاقتصادي والتجاري كان هناك ثمة تقارب كبير بين الجانبين نتيجة حاجة كل من مصر والهند وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى التبادل التجاري فيما بينهما؛ فالهند كانت في حاجة إلى القطن الخام والأرز المصريين، ومصر في حاجة إلِي الجوت وأكياس الخيش والشاي من الهند.

وخلال السبع السنوات محل الدراسة 1949 –1956 أصبحت الهند أكبر مشترية للقطن المصري بعد فرنسا؛ حيث بلغ متوسط النسبة المئوية لمشترياتها الهند من القطن الخام المصري خلال هذه الفترة نحو 16,3% من مجموع صادرات مصر، كما أضحت مصر من أكبر دول الشرق الأوسط استيرادًا للجوت وأكياس الخيش والشاي من الهند؛ وهذا يبرهن على مدى أهمية التبادل التجاري بين البلدين.

وتكمن **أهمية هذه الدراسة** فى عدة اعتبارات: أولها كونها دراسة اقتصادية ترصد حركة التبادل التجاري بين مصر والهند خلال الفترة من 1945–1956 في سلع القطن والجوت والشاي. وثانيها أن الهند رغم أنها سبقت مصر في الاستقلال الفعلى، ورغم وزنها الجيوساسى (البشرى، الاقتصادي، الطبيعى، السياسي)، إلا أنها هي التي سعت من جانبها إلى تعزيز روابط العلاقات التجارية مع مصر؛ وذلك لحاجتها الماسة إلى السلع المصرية، وفى مقدمتها القطن الخام والأرز. وثالثها: بالإضافة إلى ما سبق، أن القطن والجوت كسلعتين لعبتا دورًا مهمًا في أن يكونا محورًا

للعلاقات التجارية بين البلدين خلال الفترة من 1945–1956 وما بعدها. ورابعًا كان للعلاقات التجارية الوطيدة بين الجانبين دور في تعزيز روابط العلاقات الثقافية والسياسية فيما بينهما.

أما عن **الفترة الزمنية** للبحث فتبدأ بعام 1945 وهو ذاك العام الذي شهد انتهاء نيران الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت حركة التبادل التجاري تعود مرة أخرى وخاصة مع بداية ما يسمى فترة إعمار ما بعد الحرب، مما أدى إلى المزيد من التبادل التجاري بين مصر والهند. ثم جاء عام 1949 لكى يرسخ التعاون التجاري بين مصر والهند بتوقيع اتفاقية 1949 فيما بينهما، والتي كانت بمثابة نقطة انطلاق للتوسع في التبادل التجاري بين الجانبين. أما عام 1956 وهو نهاية فترة البحث فقد شهد قرار تأميم قناة السويس في 23 يوليو 1956، وما أعقبه من قرارات الدول الغربية بتجميد الأصول الاسترلينية لمصر، والذي انعكس بالإيجاب على مزيد من التبادل التجاري بين مصر والهند.

أما عن **مصادر الدراسة** فتقوم بالأساس على وثائق وزارة الخارجية المصرية والتي حوت على تقارير "المفوضية الملكية المصرية" في مدن بومباى ونيودلهى وكالكتا في فترة ما قبل الاستقلال عام 1952، وكذلك تقارير سفارة جمهورية مصر العربية بالهند بعد الاستقلال، وكذلك تقارير وزارة التجارة والصناعة و وزارة التموين المصرية، والتي رصدت حركة الصادرات والواردات بين البلدين، بالإضافة إلى تقارير "وزارة الصناعة والتجارة الهندية"، والتي قامت سفارة مصر بالهند بنقلها إلى "وزارة الخارجية المصرية"، وأخيرًا الصحف العالمية مثل "The Times of India"، و "The New York Times".

وقد حاول الباحث نظرًا لكون الدراسة ذات طبيعة اقتصادية أن تكون هناك أدوات مساعدة للمزي من التفسير والإيضاح فيما يخص حركة التبادل التجاري بين الدولتين في القطن والشاي والجوت اعتمادًا على الجداول والأشكال والرسوم البيانية، وهى من إعداد الباحث ومادتها العلمية مستقاة من وثائق وزارة الخارجية، وزارة التجارة والصناعة المصرية.

أما عن **تساؤلات الدراسة** فتحاول الإجابة على بعض الأسئلة الرئيسة وهى: ماهي مقومات التبادل التجاري بين مصر والهند، وما هو أثر توقيع اتفاقية عام 1949 على تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين بشكل قوّى، وكذلك مدى تداعيات قرار تأميم قناة السويس على حركة التبادل التجارى بين البلدين.

وبالتالي تحاول هذه الدراسة أن تجيب على هذه الأسئلة من خلال المحاور التالية:

أولًا- مقومات التبادل التجاري بين مصر والهند حتى عام 1945.

ثانيًا- القطن الشاي الجوت بين مصر والهند خلال 1946- 1948.

ثالثًا- وضع تجارة القطن والشاي والجوت 1949 -1955.

رابعًا- أثر قرار تأميم قناة السويس على التبادل التجاري بين مصر والهند 1956.

أولًا- مقومات التبادل التجاري بين مصر والهند

ترتبط مصر مع الهند بعلاقات تجارية ترجع فى الأساس إلى حاجة كل منهما إلى منتجات الأخرى، فعلى الرغم من أن الهند كانت تحتل مركزًا متقدمًا بين دول العالم المنتجة للقطن، إلا أن إنتاجها بشكل كبير كان قاصر على الأقطان قصيرة ومتوسطة التيلة. ونظرًا لأن الهند كانت من الدول المصدرة للغزل والمنسوجات القطنية الجيدة، فكانت الأقطان المصرية طويلة التيلة تلقى طلبًا مستمرًا فى السوق الهندي[1]، هذا بالإضافة إلى حاجة السوق الهندي إلى الأرز المصري بشكل كبير[2]؛ نظرًا لجودته وقله سعره، والذي كان يتبادل مع القطن مركز الصدارة فى الواردات الهندية من مصر[3].

ومن ناحية أخرى فأن السوق المصري كان فى حاجة للكثير من السلع والمنتجات الهندية، وفى مقدمتها الجوت والشاي[4]، والتى تعد الهند فى مقدمة دول العالم إنتاجًا لهما، وهما من السلع الضرورية التى احتاجت لها الأسواق المصرية باستمرار وبكميات كبيرة[5].

كما كانت هناك عوامل سياسية ساعدت على زيادة التقارب التجاري بين مصر والهند التى كانت لها آثار اقتصادية كبيرة ساعدت على التقارب بين البلدين، أولها الحرب العالمية الثانية، والتى على أثرها أن توقفت العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا عامة، وقل التبادل التجاري بين مصر وبريطانيا، وصعب ذلك التبادل أيضًا بين مصر والأمريكتين لأسباب منها صعوبة النقل البحرى وخطر حرب الغواصات، وإذا اضفنا إلى ذلك ما نتج عن دخول اليابان الحرب ضد الحلفاء من إيقاف للعلاقات التجارية بين مصر وكل من الملايو، والصين، والفلبين، واليابان في جنوب شرق آسيا فقد وجدت مصر نفسها فى حيز ضيق للتبادل التجاري، وهذا الحيز يتكون من قارة أفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط[6].

ويتبين لنا إذا أمعنا النظر أن الجزء الأكبر من نشاط المنطقة السابقة زراعى، ولا يمكن لمصر الحصول منها، إلا على المنتجات الزراعية، التى هى متوفرة لدى مصر في نفس الوقت؛ لذلك لم

تكن هناك أهمية للتبادل التجاري بين مصر وتلك المنطقة [7]، وليس هناك بديلاً من بلدان تلك المنطقة سوى الهند التى تعتمد عليها مصر فى جزء كبير من وارداتها وخاصة فيما يخص الجوت والشاي[8].

ويضاف إلى ذلك التحول الكبير الذي حدث فى صناعة القطن العالمية مع بدايات القرن العشرين؛ حيث ظهرت أسواق جديدة للقطن بعد أن ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على تجارة القطن العالمية طوال القرن التاسع عشر، وخاصة بعد اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية، والتى أدت إلى نقص انتاج محصول القطن الأمريكى؛ فقد ظهرت دول جديدة تشتهر بزراعة القطن مثل مصر والهند والبرازيل [9].

ولقد أكد السيد "عبد الخالق حسونة" "وكيل وزارة الخارجية المصرية" عام 1948 على أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والهند؛ حيث أوضح ضرورة استمرار هذه العلاقات، والتى تعزز من مواقف الهند المؤيدة لمصر والدول العربية فى المعترك الدولى فى الوقت الذي تواجه فيه الدول العربية مشكلات حيوية [10].

كما تزايدت العلاقات التجارية والثقافية بين البلدين نتيجة للتقارب السياسي بينهما وخاصة بعد وصول كل من "عبد الناصر" في مصر و"نهرو" في الهند إلى السلطة، وتزعمهما حركة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز، ومواقفهما المشتركة تجاه القضايا الإقليمية والدولية؛ حيث أصبح كل من "عبد الناصر" و"نهرو" فى أعقاب "مؤتمر باندونج" بمثابة زعيمين قوميين لقيادتهما حركة التحرر لدول العالم الثالث ومعاداتهما للإمبريالية الاستعمارية [11].

ومما ساعد على مزيد من التقارب أن مصر كانت بحاجة إلى دعم الهند لما تتمتع به من مكانة وتقدير كبير فى "الأمم المتحدة" وأيضا بين دول جنوب شرق آسيا فى تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي، وخاصة بعد تعرض مصر لأزمة السويس، وكذلك لدعم حركات التحرر والاستقلال فى قارة أفريقيا والعالم العربى التى كانت تتزعمها مصر [12].

ولقد قامت علاقات تجارية كبيرة بين مصر والهند قبل اندلاع وأثناء الحرب العالمية الثانية؛ حيث زادت قيمة الصادرات والواردات بين البلدين؛ فبلغت قيمة الصادرات المصرية عام 1937 إلى الهند نحو 1,950,731 جنيهًا مصريًا، ونحو 1,537,569 جنيهًا مصريًا عام 1938، وجاءت الهند ثان الدول بعد بريطانيا فى قائمة الدول التى تستورد سلعها من مصر خلال عامى 1937-1938[13]، وكذلك بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الهند نحو 1,987,119 جنيهًا مصريًا عام 1939، بينما بلغت واردت مصر من الهند نحو 1,54,906 جنيهًا مصريا عام 1937، ونحو 876,107 جنيهًا مصريًا عام 1938، ونحو 79,931 جنيهًا مصريًا خلال عام 1939[14].

وكانت أهم صادرات مصر إلى الهند خلال هذه الفترة القطن، حيث صدرت مصر عام 1937 نحو 564,914 قنطارًا من القطن إلى الهند بقيمة 1,899,329 جنيهًا مصريًا، ونحو481,165 قنطارًا عام 1938 بقيمة 1,440,594 جنيهًا مصريًا، ونحو 646,118 قنطارًا عام 1939 بقيمة 1,933,688 جنيهًا مصريًا. أما عن الواردات فاستوردت مصر من الهند من الجوت (أكياس الخيش) عام 1937 نحو 19,262,529 كليو جرام ثمنها 471,524 جنيهًا مصريًا، ونحو 23,459,340 كليو جرام عام 1938 ثمنها 526,666 جنيهًا مصريًا، ونحو 14,629,692 كليو جرام عام 1939 ثمنها 469,754 جنيهًا مصريًا، كما استوردت مصر من الهند من المنسوجات المصنوعة من الخيش نحو 4,228,769 كليو جرام عام 1937 ثمنها 101,750 جنيهًا مصريًا، ونحو 4,331,296 كليو جرام عام 1938 ثمنها 106,617 جنيهًا مصريًا، ونحو 5,075,281 كليو جرام عام 1939 ثمنها 159,596 جنيهًا مصريًا. واستوردت مصر من الهند كذلك الأقمشة القطنية المختلفة، ففى عام 1937 استوردت مصر ما قيمته 290,348 جنيهًا، وعام 1938 ما قيمته 81,090، وعام 1939 ما قيمته22,890 جنيهًا مصريًا، وتلى هذه الأصناف سلع أخرى كالشاي والتوابل والحديد والظهر والحرير الصناعى[15].

ويتضح مما سبق أن الميزان التجاري خلال هذه الفترة كان فى صالح مصر، وأن أهم الصادرات المصرية إلى الهند كانت القطن الخام. وأن أهم واردات مصر قبل الحرب كانت من المصنوعات الجوتية، ثم الأقمشة القطنية على اختلاف أنواعها [16].

يُستنتج من العرض السابق أن نسبة صادرات مصر من القطن إلى الهند بلغت في المتوسط نحو 96.12% من إجمالى صادرات مصر إلى الهند بين عامي 1937 – 1939م، حيث بلغت النسبة نحو 97.36% ونحو 93.69% ونحو 97.31% أعوام 1937 و1938 و1939م على الترتيب؛ وبهذا فأن النسبة تتعدى نحو 90%؛ مما يبرهن على أهمية هذا المحصول في الاقتصاد المصري، وأيضًا في العلاقات التجارية بين مصر والهند.

أما فيما يخص حركة التبادل التجاري بين الدولتين عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية فيتضح من خلال الجدول والشكل التاليين:

جدول (5)

حجم التجارة بين مصر والهند (1940–1949) (القيم بالجنية المصري)

عام	قيمة صادرات مصر إلى الهند	قيمة واردات مصر من الهند	الميزان التجاري
1940	1.770.917	1.646.131	**124.786 +**
1941	3.085.312	3.182.020	**16.718 -**
1942	1.849.893	7.600.627	**-5.750.734**
1943	7.446.573	3.596.709	**3.849.864+**
1944	8.568.132	3.495.013	**5.073.129+**
1945	8.748.652	2.930.153	**5.818.499+**
1946	8.743.753	2.290.997	**6.452.756+**
1947	14.624.890	3.984.435	**10.640.455+**
1948	22.406.146	6.398.050	**16.008.096+**
1949	27.610.501	5.058.533	**22.551.968+**

شكل (5)

حجم التجارة بين مصر والهند (1940-1949) (بالمليون جنية مصرى)

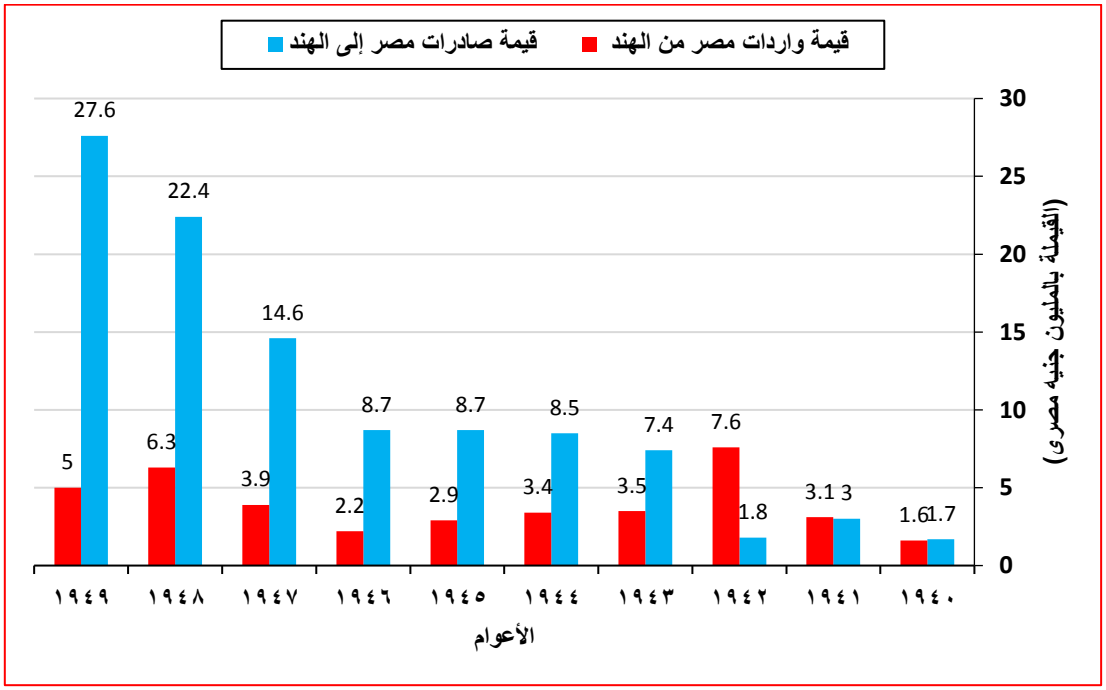

ملاحظة: – تم تقريب الأرقام إلى أقرب رقم عشرى.

ويتبين من خلال استعراض جدول وشكل 5، أن قيمة الصادرات المصرية إلى الهند عام 1940 وصلت إلى نحو 1,770,917 جنيهًا، ونحو 3,085,309 جنيهًا عام 1941، ونحو 1,849,893 جنيهًا عام 1942، ونحو 7,446,573 جنيهًا عام 1943، ونحو 8,568,132 جنيهًا عام 1944، ونحو 8,748,652 جنيهًا مصريًا عام 1945[17].

وكان القطن الخام من أهم الصادرات المصرية إلى الهند خلال هذه الفترة، وكان القطن أولى الصادرات فقد صدرت مصر نحو 478,113 قنطارًا إلى الهند عام 1940 بما قيمته 1,733,869 جنيهًا، ونحو 82,4,848 قنطارًا بما قيمته 3,032,740 جنيهًا عام 1941، ونحو 381,054 قنطارًا بما قيمته 1,812,030 جنيهًا عام 1942، ونحو 1,284,382 قنطارًا بما قيمته 7,409,575 جنيها عام 1943، ونحو 1,033,391 بما قيمته 329,383 جنيهًا عام 1944،

ونحو 967,008 قنطارًا بما قيمته 8,580,317 جنيهًا مصريًا عام 1945، هذا بالإضافة إلى صادرات مصر من الملح والأسفلت والقار[18].

ولعل أحد الأسباب المهمة فى زيادة نسبة صادرات القطن الخام المصري إلى الهند هو الإجراءات الكبيرة التى كانت تقوم بها الحكومة المصرية من حين لآخر لتسهيل عملية التبادل التجاري فيما بين البلدين فى ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، ومنها التواصل المستمر مع الحكومة الهندية ومستوردى السلع المصرية، وخاصة القطن من التجار الهنود فى بومباى وبقية المقاطعات الهندية الأخرى؛ وذلك لفتح الأسواق الهندية أمام المنتجات والسلع المصرية، ولتسهيل عملية التبادل التجاري بين المستوردين الهنود والمصدرين المصريين مباشرة[19].

كما سعت وزارة التجارة والصناعة المصرية إلى الاتصال بمديرى شركات الملاحة لتسهيل عملية النقل من وإلى مصر نظرًا لصعوبة النقل البحرى فى ظروف الحرب وخضوع السفن للأوامر الحربية البحرية، وكذلك إلى التواصل المباشر مع بعض تجار وسماسرة القطن فى بومباى من أجل العمل على ترويج أصناف القطن المصري المختلفة فى الهند[20].

وعلى الجانب الآخر كانت أهم الصادرات الهندية إلى مصر الجوت (المصنوعات الجوتية)، فقد استوردت مصر من الهند عام 1940 نحو 19.259.847 كليو جرام بما قيمته 901.586 جنيهًا، ونحو 18.280.443 كليو بما قيمته 986.399 جنيهًا عام 1941، ونحو 17.842.589 كليو بما قيمته 1.155.174 جنيهًا عام 1941، و3.539.631 كليو بما قيمته 235.915 جنيهًا عام 1943، ونحو 18056.050 كليو بما قيمته1.360.535 جنيهًا عام 1944، ونحو 19.286.255 كليو جرام بما قيمته1.253.197 جنيهًا مصريًا عام 1945[21].

كما استوردت مصر من الهند من منسوجات الجوت والخيش عام 1940 نحو 6.035.584 كليو جرام بما قيمته 349.462 جنيهًا، ونحو 2.517.052 كليو بما قيمته 187.115 جنيها عام 1941، ونحو 7.639.067 كليو بما قيمته 643.72 عام 1942، ونحو 7.550.226 كليو بما

قيمته 636.358 جنيها عام 1943، ونحو 6.416.265 كليو بما قيمته 540.801 عام 1944، ونحو 5.322.850 كليو جرام بما قيمته 386.661 جنيهًا مصريًا عام 1945 [22].

أما الشاي فقد استوردت مصر من الهند نحو 240.221 كليو جرام بما قيمته 34.313 جنيها عام 1940، ونحو 328.939 كليو بما قيمته 67.488 عام 1941، ونحو 1.939.642 بما قيمته 567.242 عام 1942، ونحو 676.193 كليو بما قيمته 248.58 جنيهًا عام 1943، ونحو 359.572 كليو بما قيمته 112.322 عام 1944، ونحو 464.106 كليو بما قيمته 95.438 جنيهًا مصريًا عام 1945[23].

واستوردت مصر من الأقمشة القطنية على اختلاف أنواعها عام 180.716 كليو بما قيمته 34.555 جنيهًا مصريًا عام 1940، ونحو 2.458.784 بما قيمته 822.846 جنيهًا عام 1941، ونحو 5.655.973 كليو بما قيمته نحو3.011.323 جنيهًا عام 1942، ونحو 1.028.566 كليو بما قيمته 1.220.810 جنيهًا عام 1943، ونحو 308.241 كليو بما قيمته 246.755 جنيهًا عام 1944، ونحو 243.012 كليو جرام بما قيمته 132.192 جنيهًا مصريًا عام 1945.

كما استوردت مصر من عزل القطن نحو 75.276 كليو بما قيمته 9732 جنيهًا عام 1940، ونحو844.137 كليو بما قيمته 150.521 جنيهًا عام 1941، ونحو 369.368 كليو بما قيمته 108.300 جنيهًا عام 1942، ونحو 113.029 كليو بما قيمته 51.600 جنيهًا عام 1943، ونحو 252.997 كليو بما قيمته 134.760 جنيهًا مصريا عام 1944، ونحو 7459 كيلو جرام بما قيمته 4559 جنيهًا مصريًا عام 1945[24].

ويتضح مما سبق أن الميزان التجاري خلال فترة الحرب العالمية الثانية كان فى صالح مصر أعوام 1940-1943-1944-1945، وأما عام 1941 فكان الميزان التجاري بين البلدين شبه متعادل [25]، حيث استوردت مصر من الهند بما قيمته نحو 3.182.091 جنيهًا مصريًا، وصدرت مصر إلى الهند بما قيمته 3.085.309 جنيهًا مصريًا. بينما كان الميزان التجاري فى صالح الهند عام 1942، حيث بلغت ورادات مصر من الهند خلال هذا العام ما قيمته نحو 7.724.629

جنيهًا مصريًا، بينما بلغت صادرات مصر إلى الهند ما قيمته نحو 1.849.893 جنيهًا مصريًا[26]؛ وهذا يرجع إلى حد كبير إلى ضعف كمية القطن المصدرة إلى الهند عام 1942 والتى بلغت كما أشرنا إليها سابقًا نحو 381.054 قنطارًا بما قيمته 1.812.030 جنيهًا مصريًا، بالمقارنة مع 824.848 قنطارًا بما قيمته 3.32.740 جنيهًا مصريًا إلى الهند فى عام 1941، و284.382 قنطارًا بما قيمته 7.409.575 جنيهًا مصريًا إلى الهند فى عام 1943[27].

كما أنه من يمعن النظر فى الأرقام السابقة يتضح زيادة نسبة الصادرات والواردات فيما بين مصر والهند خلال فترة الحرب العالمية الثانية عما قبلها، حيث زادت نسبة الصادرات المصرية إلى الهند وخاصة القطن، وأصبحت الهند ثان الدول المستوردة للقطن المصري بعد بريطانيا. كما زادت الواردات الهندية إلى مصر وخاصة الجوت ومصنوعاته بشكل كبير خلال فترة الحرب، حيث اعتمدت مصر بشكل كبير على المستورد من الجوت الهندي؛ نظرًا لتعذر الاستيراد من الأسواق الأوروبية والصينية واليابانية وجزر الهند الهولندية، كما تزايد الطلب في مصر كذلك على الشاي والأقمشة القطنية الهندية [28].

وهكذا لعب العامل الاقتصادي دورًا مهمًا فى تشكيل سياسة مصر تجاه الهند، حيث كانت الهند واحدة من الأسواق المهمة للقطن المصري، كما أن الهند كانت أحد الأسواق المهمة التى تستورد منها مصر الجوت الخام والمصنع، والشاي، وبدون الجوت الهندي كان من الممكن أن يظل محصول القطن والأرز المصري أسيرًا فى حقوله [29]. وللتدليل على هذا المعنى طلبت مصر عام 1941 من الجانب الهندي توفير المنتجات التى تحتاج إليها وكانت فى مقدمتها الشاي والمنسوجات القطنية وبعض المنتجات الأخرى، وكان رد الجانب الهندي بأنه لا مانع من تصدير هذه السلع إلى مصر [30].

ثانيًا- القطن والشاي والجوت بين مصر والهند خلال 1946- 1948

بدأ الطلب على القطن يتزايد بشكل كبير فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ نظرًا لفترة الإعمار فيما بعد الحرب، لكن أصبحت بريطانيا مستوردًا أقل أهمية للقطن المصري؛ حيث كانت نهاية الحرب بمثابة بداية النهاية للهيمنة البريطانية الاقتصادية ونهاية تجارة مدينة مانشيستر، لكن ظل القطن هو عصب الحياة الاقتصادية فى مصر؛ مما دفع مصر إلى المزيد من التقارب التجاري مع الهند في ظل حاجة كل منهما للآخر [31].

واستمرت عملية التبادل التجاري بين مصر والهند خلال الفترة ما بين 1946-1948، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الهند عام1946ما قيمته نحو 8,743,753 جنيهًا مصريًا[32]، وجاء القطن الخام فى مقدمة هذه الصادرات، حيث وصل إجمالي كمية صادرات القطن المصري إلى الهند عام 1946 نحو 888,789 قنطارًا بما قيمته 7,955,636 جنيهًا مصريًا، بينما بلغت قيمة الصادرات الهندية إلى مصر عام 1946 بما قيمته 2,90,997 جنيهًا مصريًا[33]، وجاء الجوت ومصنوعاته فى مقدمة هذه الصادرات، حيث بلغت الواردات من أكياس الخيش نحو 5,984,289 كليو جرام، بما قيمته 657,414، وبلغت منسوجات الخيش نحو 4,462,459 كليو جرام بما قيمته 310,821 جنيهًا مصريًا[34]، وبلغت الواردات من المنسوجات القطنية الهندية كذلك نحو 115,272 كليو جرام بما قيمته 58,132 جنيهًا مصريًا[35].

ويتضح مما سبق أن الميزان التجاري ظل فى صالح مصر عام 1946 كما كان عليه الحال فى أغلب سنوات الحرب، وأن كانت كمية الصادر من القطن قد قلت خلال هذا العام عن عام 1945، لكن صادرات مصر من الذرة والشعير خلال عام 1946 عوضت نقص الصادر من القطن[36]، ولعل نقص الصادر من القطن المصري إلى الهند عام 1946 يرجع إلى كثرة المخزون من القطن لدى الجانب الهندي، وإلى نقص الإنتاج من مغازل القطن بنسبة تتراوح ما بين 20 إلى

22% نتيجة نقص الوقود (الفحم)، وإلى إنقاص ساعات العمل، وكذلك بسبب اضطرابات العمال بجانب استيراد الهند القطن السودانى[37] الأقل فى السعر من القطن المصري[38].

وأما فيما يخص **الشاي**، فلقد شهد عام 1946 وفترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) استيراد مصر لكميات كبيرة من الشاي الهندي[39]، حيث استوردت مصر من الشاي الهندي عام 1946 نحو 361,513 كليو جرام بما قيمته حوالى 83,588 جنيهًا مصريًا[40]، ويرجع ذلك إلى الكثير من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية ومنها[41]، أن ظروف الحرب التى أدت إلى إغلاق الكثير من أسواق الشاي فى العالم حتى اضطرت مصر إلى استيراد الشاي الهندي بكميات تكفى حاجة أسواقها المحلية، كما أن المستهلك المصري وخاصة الفلاحين قد اعتادوا على مذاق الشاي الهندي، كما أن تجارة الشاي فى الهند تجارة حرة، وليست عليها أية قيود؛ ومن ثم استطاعت مصر شراء أية كميات تحتاج إليها من الهند[42].

وأما فيما يخص **الجوت** ومشتقاته؛ فيلاحظ انخفاض صادرات الهند إلى مصر من الجوت الخام والخيش خلال عام 1946[43]، ولم تكن مصر هى السبب في هذا الانخفاض في الصادرات الهندية، وأيضًا لم تهدف مصر إلى عدم الأقبال على استيراد الجوت ومشتقاته [44]؛ لأنها كانت في حاجةٍ ماسةٍ لهذه المنتجات من أجل دعم تصدير منتجاتها الزراعية والتعدينية مثل: القطن، والحبوب، والسكر، والبصل، والفوسفات، لكن حكومة الهند هى التى حظرت تصدير الجوت الخام، وحددت حصصًا لتصدير منسوجاته بالنسبة لكثير من الدول، ومن بينها مصر [45].

وذهبت الحكومة الهندية إلى عدم تصدير الجوت الخام عام 1946؛ وذلك في الأساس يرجع إلى انخفاض انتاجها الزراعى من المحصول خلال هذا العام؛ مما أدي إلى ارتفاع أثمانه؛ كما أدت قلة المحصول إلى نقصان كبير فى الإنتاج الصناعى، كذلك لجأت الهند لسياسة تحديد الصادر من المصنوعات الجوتية بسبب قلة المحصول؛ وبالإضافة إلى ما سبق اضطرت الحكومة الهندية إلى مصادرة كل رصيد الخيش لتنفيذ ما بينها وبين حكومات بعض الدول من عقود لاستبداله (مقايضته) بمواد تموينية كانت في حاجة إليها [46].

وعلى الرغم من أن حكومة الهند كانت تعلم أنها تكاد تكون هى الدولة المنتجة للجوت فى العالم خلال هذه الفترة، إلا أن الهند أرادات أن تتحكم فى الدول الأخرى فلا تبيعها الجوت، إلا بالمقدار الذي تنال منها من المواد الغذائية اللازمة لمكافحة المجاعة التى حلت بالهند عام 1946[47]. ولم تحصل مصر على حصتها من الجوت ومصنوعاته عام 1946 ونظرًا لحاجة الحكومة المصرية للخيش؛ طلبت وزارة الخارجية المصرية من الوفد التجاري الهندي الذي زار مصر في إبريل 1947 بالتدخل وإقناع حكومة الهند للاستجابة لطلبات الجانب المصري وبتزويدها بما تحتاجه بالناقص من حصتها من الجوت عامي 1946 و1947[48].

ومن ناحية أخرى طلبت وزارة التموين من وزارة الخارجية المصرية فى بداية شهر فبراير عام 1947 إرسال برقية إلى حضرة قنصل مصر العام فى بومباى، وتكليفة بالتدخل لدى حكومة الهند لسرعة شحن كميات من الخيش المتعاقد على استيرادها من الهند عام 1946، ولتحديد حصة مصر فى هذا الصنف عن عام 1947 بما لا يقل عن 30,000 طن؛ وردت الحكومة الهندية بأنها على استعداد لتوريد 30,000 طن من الخيش إلى مصر (مقايضة) بنحو 150,000 طن من الأرز المصري، على أن تكون هذه الكمية جميعها خارجة عن كمية الأرز التى تعهدت الحكومة المصرية بتوريدها إلى مجلس الأسعاف الدولى للتغذية، والتى بلغت 50,000 طن كمساعدات للهند عام 1946[49].

وأما عام 1947 فبلغت إجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى الهند نحو 14,624,890 مليون جنيهًا مصريًا، وبلغت قيمة الصادر من القطن المصري إلى الهند نحو 12,424,171 مليون جنيهًا مصريًا [50]، بينما بلغت إجمالى قيمة الصادرات الهندية إلى مصر لنفس العام نحو 3,984,435 مليون جنيهًا مصريًا' ووصلت قيمة الجوت ومصنوعاته المستوردة المختلفة من الهند نحو 3,040,025 مليون جنيهًا مصريًا [51]، والشاي نحو 272,027 ألف[52] جنيهًا [53].

وعلى الجانب الآخر شهد عام 1948 زيادة فى نسبة الصادرات والواردات بين البلدين، ولعل ذلك يرجع إلى رغبة الجانبين، وخاصة الهندي فى مزيد من التبادل التجاري فيما بينهما، وخاصة

بسبب حاجة الهند إلى القطن المصري طويل التيلة[54]، ولهذا الهدف أرسلت الهند وفدًا تجاريًا إلى مصر[55]، والذي التقى مع الجانب المصري فى العشرين من يونيو 1948، وقد أكد هذا الوفد على رغبة الهند فى الحصول على كميات من القطن المصري مقابل أية سلع هندية يريدها الجانب المصري، ودرات المباحثات والمفاوضات بين الجانبين، وكان كل طرف يسعى لتحقيق أهدافه وخاصة الجانب الهندى؛ فالوفد المصرى برئاسة عبد الخالق حسونة باشا طالب بعقد اتفاق تجارى واتفاق دفع بين الجانبين، على اعتبار أن هذين الاتفاقين من شأنهما أن يحققا الأغراض التى ينشدها الطرفان بالحصول على كل السلع التى يحتاج إليها كل منهما من الآخر، كما أن هذا الاتفاق من شأنه تسهيل عملية معادلة الميزان التجارى بين البلدين، وخاصة وأن رغبة الهند تنحصر فى شراء أقطان من مصر بمقتضى اتفاق المقايضة المقترح، وهذا ما يستدعى من مصر أن تشترى من الهند سلعًا بقيمة هذه الأقطان، وخاصة وأنه لا توجد سلعة هندية واحدة يمكن لمصر أن تشتريها فى مقابل القطن حتى يسهل عملية المقايضة؛ ولذلك ستضطر مصر لشراء سلع عديدة، وهذا ما يعقد عملية المقايضة، وإذا اشترت مصر سلعة واحدة أو سلعة قليلة العدد فستكون كمياتها من الكثرة بحيث لا تستوعبها الأسواق المصرية جميعها. أما الوفد الهندى فصرح بأن مهمته الموكلة إليه من قبل حكومته تنحصر فى عقد اتفاق مقايضة لمبادلة القطن المصرى بسلع هندية، وأنه بقدر ما تبديه الحكومة المصرية من تشدد أو تساهل فى أثمان القطن بقدر ما تزيد أو تنقص الهند مشترياتها منه بمقتضى اتفاق المقايضة المقترح، وأنه من حيث المبدأ تريد الحكومة الهندية أن تشترى عشرين ألف بالة من القطن طويلة التيلة، كما أن الهند تريد ان تقصر مشترياتها من القطن على ما هو مخزون منه لدى الحكومة المصرية، وأنه يمكن تذليل صعوبة تحديد أسعار السلع الهندية التى أشار إليها الجانب المصرى بقصر الشراء على سلعة واحدة أو سلعتين، كما أن اتفاق المقايضة يحول دون اللجوء إلى الدفع بالجنيه الإسترليني فلا تتراكم الأرصدة لدى البلدين[56]. وأنتهى الامر بتصريح الوفد الهندى برغبة حكومته فى الحصول على كميات من قطن الحكومة المصرية المخزون[57].

وتبين بوضوح فى الاجتماع العام الذي جمع بين الوفدين، بأن الوفد الهندي لا يرغب إلا فى إجراء مقايضة بين كميات معينة من القطن المصري وقدرها 26,000 بالة من قطن الكرنك دون غيره، وبين بعض السلع التى ترغب مصر فى الحصول عليها من الهند على أن تكون هذه الأصناف قليلة العدد كبيرة الكمية تسهيلًا للعملية. كما أبدى الوفد الهندي رغبة فى الحصول على القطن المصري من مخزون الحكومة بأسعار تقل عن الأسعار السائدة فى السوق المصري(58).

وفى الحقيقة كانت هناك عدة عوامل تجعل الهند فى حاجة ضرورية للقطن المصري طويل التيله، وهو ما أوضحته القنصلية المصرية ببومباى فى تقريرها بأن استهلاك مصانع الغزل والنسيج الهندية للقطن المصري فى تزايد مستمر، حيث بلغ ما استهلكته منه خلال 1945-1946 نحو 248,406 بالة من مجموع 590,356 بالة من مقدار استهلاكها من القطن الأجنبى فى هذه السنة، واستهلكت فى عام 1946-1947 نحو 318,894 بالة من مجموع 30,656 بالة من مقدار استهلاكها من القطن الأجنبى فى هذه السنة. كما أنه من الصعب على المستورد الهندي الحصول على قطن دولة بيرو طويل التيلة الذي يمكن أن يحل محل القطن المصري، وذلك لأن بيرو تشترط الدفع بالدولار وهو ما لا ترغب فيه حكومة الهند (59).

ومن ناحية أخرى هناك الكثير من المصانع الهندية للنسيج كانت لا تستطيع الاستغناء عن القطن المصري؛ لأن آلاتها معدة للعزل الرفيع فقط، وإذ أريد تحويلها إلى نسيج العزل المتوسط أو السميك، فأن هذا يستغرق من الوقت والمال ما يعوق سياسة الحكومة فى زيادة إنتاج الأقمشة. فى الوقت نفسه اشتكت الكثير من مصانع العزل والنسيج الهندية التى استخدمت القطن البرازيلى كبديل عن القطن المصري مر الشكوى منه بسبب خلط رتبة بعضها ببعض، ورداءة بعض اصنافه التى يصعب تثبيت الأصباغ عليها؛ لذا شددت العديد من المصانع ومحلات المنسوجات القطنية على ضرورة استيراد القطن المصري لتعوّد المنتجين الهنود عليه، ولقرب مصر من الهند جغرافيًا أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية (60).

واقترحت وزارة التجارة والصناعة المصرية بأنه من الممكن مقايضة القطن المصري بكميات من الجوت والزيوت النباتية والأقمشة؛ مما يُمكن مصر من سد حاجاتها الداخلية، كما يمكنها تصدير الفائض من حاجاتها الداخلية إلى بعض الدول العربية، أو على أساس مقايضة القطن بما تحتاجه مصر من إطارات السيارات والألومنيوم الخام والدراجات وغيرها من السلع الهندية [61].

ولقد أوضح الجانب المصري أن الأصناف التى كانت تنتجها الهند بكميات كبيرة، وتحتاج مصر إليها هى: الجوت، وبذر الكتان، والأقمشة القطنية، فأما الجوت فقد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة الهند فى نوفمبر عام 1947 بنيودلهى على تخصيص 40,000 طن من أقمشة وأكياس الجوت لمصر لعام 1948، وتم التعاقد فعليًا على 20,609 طنًا من الجوت للنصف الأول من السنة المذكورة، كما تعاقد مستوردو الجوت على 19,391 طنًا للنصف الثانى من السنة بأسعار معتدلة' وهذا القدر كاف لسد حاجة مصر لمدة سنة كاملة [62].

كما أن أسعار الجوت التى قدمها الوفد الهندي للوفد المصري هى نفس أسعار سوقى بومباى وكالكتا فى ذلك الوقت، كما أن مصر حصلت على حصتها من الجوت وبذور الكتان مقابل ما قدمته للهند من الأرز. أما فيما يخص الأقمشة القطنية؛ فرأت وزارة التجارة والصناعة عدم وجود ضرورة ملحة لاستيراد أقمشة قطنية من الهند اللهم إذا كانت تقتصر على كميات محددة من الدمور أو الخام أو العبك. كما أن الجانب المصري أوضح أن الأسعار التى قدمها الوفد الهندي فيما يخص الأقمشة الشعبية مرتفعة جدًا، وتربو كثيرًا على أسعار أمثالها من المنتج محليًا، فضلًا عن أنها أقل جودة؛ الأمر الذي لا يدع مجالًا للتفكير فى استيراد الأقمشة الهندية إلى مصر عن طريق المقايضة[63].

وأما عن استيراد مصر للشاى من الهند، فأن مصر كانت ليست فى حاجة مطلقًا للمفاوضة على استيراد هذا المنتج؛ حيث بلغ مجموع الكميات التى استوردتها مصر من أول مارس لعام 1947 إلى آخر مايو لعام 1948 حوالى 20,000 طن، منها 1,246 طن من الهند، والباقى من جزيرة سيلان [64].

وعلى الرغم من كافة التحفظات المصرية على الجانب الهندي فى مسألة المقايضة، إلا عام 1948 شهد زيادة ملموسة فى إجمالى قيمة الصادرات والواردات بين مصر والهند عن عام 1947[65]، حيث بلغت قيمة إجمالى الصادرات المصرية إلى الهند نحو 22,406,146 مليون جنيهًا مصريًا، وبلغت قيمة صادرات مصر من القطن فقط خلال عام 1948 نحو 113,326مليون جنيهًا مصريًا نصيب الهند منها فقط نحو 19,160,374 مليون جنيهًا مصريًا [66]. أما إجمالى قيمة الواردات المصرية من الهند عام 1948 كانت نحو 6,398,050 مليون جنيهًا مصريًا [67]، وبلغت قيمة الجوت المستورد من الهند نحو 5,470,938 مليون جنيهًا مصريًا، بينما بلغت قيمة الشاي المستورد من الهند نحو 235,645 جنيهًا مصريًا [68] خلال عام 1948 [69].

ثالثًا- وضع تجارة القطن والشاي والجوت 1949 -1955

كان للاتفاق التجاري الذي وقع بين مصر والهند فى العاشر من مايو عام 1949 أثر كبير في العلاقات التجارية بين البلدين؛ إذ وضع أسسًا للتبادل التجاري بين البلدين، حيث تقرر أن تمنح كل من الدولتين الأخرى معاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يخص الضرائب الجمركية والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات[70]،كما أقر أيضًا أن تمنح كذلك كل دولة من الدولتين سفن الدولة الأخرى "معاملة أفضلية" عن المعاملة التى تمنح لسفن أى بلد آخر، وأُلحق بهذا الاتفاق ملحقان (أ، ب) شمل ملحق (أ) صادرات مصر إلى الهند، وملحق(ب) صادرات الهند إلى مصر [71]، وهما موضحين بالجدولين والشكلين التاليين:

جدول (6)

صادرات مصر إلى الهند وفقًا لاتفاق 1949

السلعة	الكمية (بالطن)
قطن خام	300.000
غزل قطن من درجة140:60	500
أرز	40.000
فوسفات	30.000
جبس لصناعة الأسمنت	120.000
كتان لصناعة التيل	6.500

شكل (6)

صادرات مصر إلى الهند وفقًا لاتفاق 1949

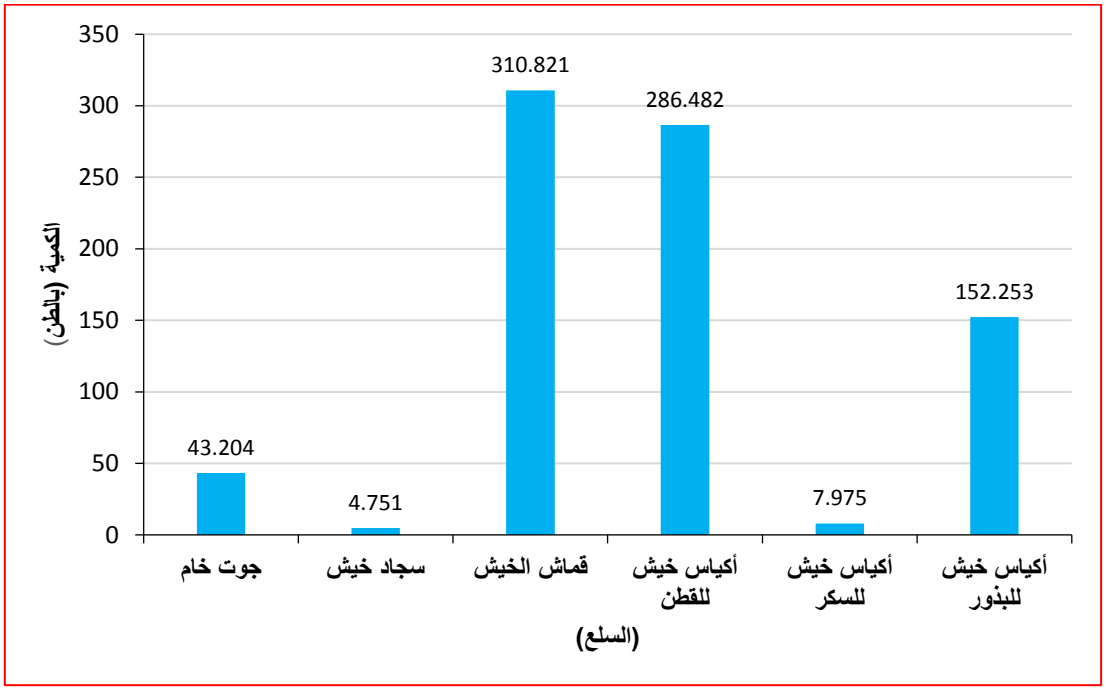

ويتضح من جدول وشكل 6 أن مصر صدرت إلى الهند بموجب اتفاق عام 1949 وملحقه مجموعة من السلع أهمها، القطن الخام، وكان بطبيعة الحال في مقدمة الصادرات المصرية إلى الهند لجودته وطول تيلته؛ إذ بلغت قيمة صادرات مصر من القطن إلى الهند عام 1949 ما قيمته 22,836 مليون جنيه مصري، ثم غزل القطن من نمرة 60 – 140 خلال العام نفسه نحو 550 طن بما قيمته 93,629 جنيه مصري[72] والفوسفات والجبس والكتان الصالح لصناعة الأقمشة التلية[73]، وكانت عملية التبادل التجاري بين البلدين تتم بالوسائل التجارية العادية، إلا فيما يخص سلعتي الأرز والجوت فكان لهما وضع خاص[74]، فقد كان هناك اتفاق خاص بشأنه، وهو أن تصدر مصر 40,00 ألف طن من الأرز مقابل الحصول على حصة قدرها 48,000 طن من مصنوعات الجوت من قبل الهند. حيث تم الاتفاق بين الجانبين في هذا الشأن من خلال مجموعة من الإجراءات ومنها، أن تكون كمية الأربعين ألف طن من الأرز المصري من إنتاج المحصول في عام 1949/1948. ويكون ثمن الطن الواحد نحو أربعين جنيهًا إنجليزيًا على أن يسلم معبأ في

زكائب في ميناء الإسكندرية، ويبدأ الشحن وينتهي ما بين 15 يونيه إلى 31 أغسطس 1949، مع ضرورة أن يكون محصول الأرز المصدر خال من الإصابات، ونسبة الكسر لا تتجاوز 20%، والحبوب الصفراء أكثر من 1,5% والمواد الغريبة أكثر من 2%.

كما تم الاتفاق بين الجانبين أن يتم ترتيب الشحن البحرى بمعرفة الحكومة الهندية، والتي يجب عليها أن ترسل إخطارًا قبل ذلك بسبعة أيام كاملة على الأقل للحكومة المصرية عن التاريخ الذي سيبدأ فيه الشحن متضمنًا اسم السفينة، ومواعيد وصول سفن الشحن المنتظرة إلى الإسكندرية (75).

وعلى الرغم من أن التفتيش والرقابة على الأرز فيما يتعلق بالنوع والتعبئة والوزن سيتم بواسطة مكتب الرقابة على الصادرات طبقًا للوائح الحكومة المصرية، فكان لحكومة الهند الحق في أن تفحص وتأخذ عينات وتراقب اختيار شحنات الأرز في مخازن الإيداع وذلك قبل أن يوضع عليها الخاتم الخاص بالشحن، وتراقب حكومة الهند كذلك الوزن وحالة الزكائب وقت التحميل على السفن، وكذلك عملية التحميل والتفريغ. وتسدد ثمن شحنات الأرز بالجنيه الإسترليني بواسطة مندوب الهند التجاري بالإسكندرية (76). وبلغت قيمة واردات الهند من الأرز المصري عام 1949 ما قيمته 3,816 مليون جنيه مصري مقابل 3,152 مليون جنيه عام 1948(77).

أما عن صادرات الهند إلى مصر ووفقًا لما ورد بملحق (ب) باتفاق 1949، صدّرت الهند إلى مصر مجموعة من السلع يوضحها الجدول والشكل التاليين:

جدول (7)

أهم صادرات الهند إلى مصر وفقًا لاتفاق 1949

السلعة	الكمية (بالطن)
الجوت ومصنوعاته	48.000
الشاي	2.000
دخان غير مصنوع	2.000
زيت الفول السودانى	4.000
فول سودانى	4.000
زيت بذرة الكتان	100

شكل (7)

أهم صادرات الهند إلى مصر وفقًا لاتفاق 1949

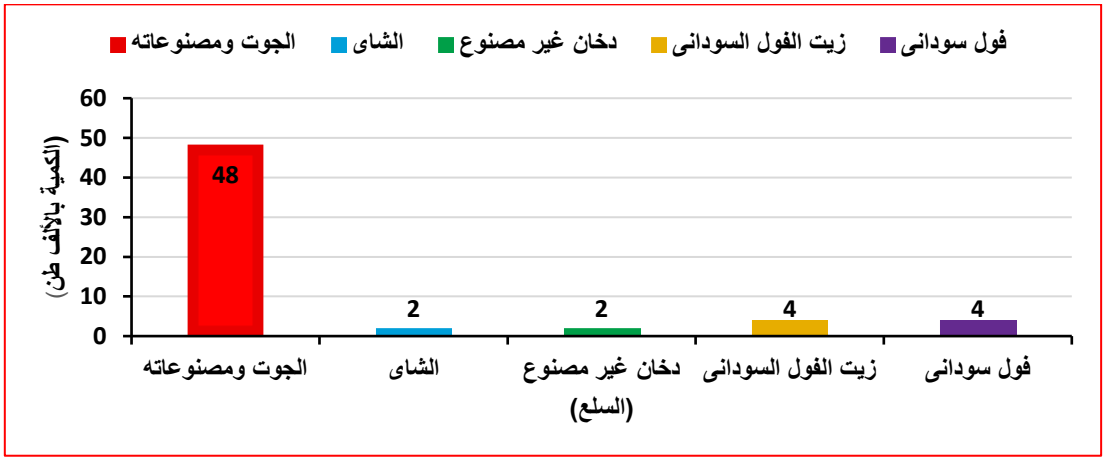

ملاحظة: تم استبعاد كمية زيت بذرة الكتان في هذا الرسم البياني لضألتها فى المشاركة في الصادرات الهندية إلى مصر.

يتبين من جدول 7، وشكل 7 أن أهم السلع التي استوردتها مصر من الهند وفقًا لاتفاق 1949 كانت الجوت ومصنوعاته، حيث استوردت مصر من الجوت ومصنوعاته من الهند عام 1949 نحو 48,000 طن بما قيمته 3,7 مليون جنيه مصري مقارنةً بنحو 5,5 مليون عام 1948، أما الشاي الهندي فاستوردت مصر من الهند خلال عام 1949 نحو 2,000 طن بما قيمته 758,671 مليون جنيه مصري مقارنةً بما قيمته 235,645 جنيه عام 1948، وتأتى الهند في المرتبة الثانية بعد سيلان بين الدول التي استوردت مصر ما تحتاج إليه منها من الشاي(78).

وأما عن بقية السلع التي استوردتها مصر من الهند وفقا لاتفاق 1949 فكانت متعددة إلى حد كبير؛ حيث شملت كل من الدخان غير المصنع، وزيت بذر الكتان، وزيت بذر الخروع، والبن، والتوابل، وجلود الحيوانات الخام والمدبوغة، والبضائع القطنية والمصنوعات الحديدية والفولاذية، وأدوات المائدة المعدنية، والأجهزة الكهربائية، والأدوات الصحية، والإطارات والأنابيب المصنوعة من المطاط عدا الإطارات الضخمة، والمنسوجات الصوفية، والعقاقير والأدوية، وفحم القطران

الهندي، والأصباغ والألوان، والخزف والبرارفين، وشمع البارافين، والصوديوم، والزيوت الأساسية، والحديد الخام[79]؛ وهكذا اتسعت وتنوعت قائمة واردات مصر من الهند لتشمل سلع وبضائع عديدة غير الجوت والشاي كما أسلفنا الذكر؛ ولعل ذلك يرجع إلى الفارق الكبير في الميزان التجاري الذي كان لصالح مصر دومًا نتيجة لزيادة واردات الهند من مصر وخاصة القطن الخام طويل التيلة على صادراتها إلى مصر.

وأما فيما يخص تصدير الجوت من الهند إلى مصر خلال عام 1949، فكانت هناك مجموعة خاصة من الإجراءات وأهمها، أن توافق حكومة الهند على تخصيص حصة لمصر قدرها نحو 48,000 طن من مصنوعات الجوت عام 1949، على أن يتم تخصيص 20,000 طن منها عن المدة التي تنتهى في آخر شهر يونيه 1949، في حين يتم تخصيص بقية الكمية عن نصف السنة الثانى الذي ينتهى في ديسمبر 1949. وفيما يتعلق بأى باق من الحصة المخصصة لمصر في نصف السنة الأولى ولم يتم تسلمه أو شحنه حتى نهاية شهر يونيه 1949 توافق حكومة الهند على إضافة هذه الكمية إلى الحصة المخصصة للنصف الثانى من العام، كما أن على حكومة الهند إخطار الحكومة المصرية بأسماء التجار الذين سيتولون الشحن وبالكميات المرخص لهم بشحنها من مصنوعات لمصر من الحصة المتفق عليها [80].

وفى المقابل تتعهد الحكومة المصرية بأن تورد إلى الحكومة الهندية كمية إضافية من الأرز قدرها 5000 طن أخرى من إنتاج محصول الأرز في عام 1950/1949 للشحن في النصف الأول من ديسمبر 1949، وذلك وفقًا للقواعد والشروط المنصوص عليها بين الجانبين، وإذا رغبت الهند في استيراد هذه الكمية الإضافية من الأرز؛ فتقوم بمخابرة الحكومة المصرية في الوقت الملائم بشأن الثمن الذي ستدفعه عن الكمية الإضافية من الأرز السابق ذكرها. وتطبق أحكام اتفاق 1949 فيما يتعلق بتوريد الأرز بمعرفة الحكومة المصرية، وتخصيص حصة من مصنوعات الجوت بمعرفة حكومة الهند من تاريخ توقيع الاتفاق بين الجانبين في العاشر من مايو عام 1949[81].

وهكذا وصلت المبادلات التجارية بين مصر والهند في عام 1949 إلى حد لم يسبق أن وصلت إلية حيث وصل إجمالي قيمة السلع المتبادلة بين الجانبين نحو 32,6 مليون جنيه مصري، وكانت قيمة السلع المصرية المصدرة إلى الهند خلال هذا العام ما قيمته27,6 مليون جنيه مصري، بينما كانت قيمة السلع الهندية المصدرة إلى مصر نحو 5,6 مليون جنيه مصري، أي أن الميزان التجاري كان لصالح مصر بفارق وصل إلى نحو 22,551,968 جنيه مصري[82]، وكانت أهم صادرات مصر إلى الهند القطن والأرز، وأهم واردات مصر من الهند الجوت، حيث شكل الجوت نحو 75% من مجموع الواردات المصرية من الهند خلال عام 1949[83].

ونظرًا لحاجة كل من مصر والهند لاستمرار التبادل التجاري فيما بينهما، وخاصة الهند التي أبدت رغبتها الكبيرة في تجديد اتفاق 1949 لعام آخر؛ نظرًا لحاجتها في الحصول على كميات من الأرز المصري في مقابل دفع ثمنه بالجنية الإسترليني، وعلى أساس الأسعار المحددة للتصدير بالعملات الصعبة، بالإضافة إلى رغبة الهند في زيادة الصادرات الهندية إلى مصر خلال فترة تجديد الاتفاق [84].

وافقت الحكومة المصرية على تجديد اتفاق 1949 لمدة عام آخر لكن بشرطين وهما، الأول: وهو رفع حصة مصر من الخيش، أما الثانى فهو موافقة السلطات الهندية على تفضيل السفن المصرية في عميلة نقل السلع المتبادلة بين البلدين بمقتضى الاتفاقية كلما تعادلت شرط النقل[85]، ومن جانبها وافقت الحكومة الهندية على الشرط الأول الخاص برفع حصة مصر من الخيش مقابل الحصول على الأرز المصري، حيث أسفر الاتفاق الذي وقع بين الجانبين في أغسطس 1950 على مقايضة مصر 60,000 طن من الأرز بما يعادل قيمتها من الخيش، والتي تبلغ حوالى 13,600طن مع تخصيص حصة أخرى لمصر من الخيش بما يكمل حصتها عن عام 1950 إلى 25,300 طن على أن تستورد الكمية على الكمية المتبادل عليها بالأرز بطرق التجارة العادية[86].

أما فيما يخص الشرط الثانى الخاص بالسفن والنقل فقد اعتذرت الهند على قبول هذا الشرط، لوجود عدد من الالتزامات الدولية التي منعتها من التقيد صراحة بهذا النص، كما أنه لا يتماشى مع

القواعد الدولية، بل أضافت الحكومة الهندية فقرة جديدة على مشروع الاتفاق ينص على أن يمنح كل من الطرفين المتعاقدين التسهيلات الممكنة التي تضمن نقل أكبر نسبة من البضائع المتبادلة على سفنها. كما طالبت الهند بتبادل البيانات الخاصة بالصادرات والواردات بين البلدين كل ثلاثة أشهر [87].

والجدير بالذكر أن تجديد هذا الاتفاق سمى باتفاق المقايضة أي الأرز المصري مقابل الجوت (الخيش) الهندي، حيث تمت مقايضة 60 ألف طن من الأرز، والذي تعادل قيمته حوالى 40,896 جنيهًا مصريًا بنحو 13,600 طن من الخيش [88]. وقدمت الحكومة الهندية الكثير من التسهيلات لضمان إتمام عملية المقايضة هذه؛ وذلك لحاجتها الماسة إلى الأرز؛ نظرًا لوجود أزمة غذائية في الهند خلال هذه الفترة [89]، كما كانت مصر من جانبها هي الأخرى حريصة على إتمام هذه الصفقة التبادلية أيضًا لحاجتها إلى الجوت وأكياس الخيش؛ وذلك لأن إنتاج محصول القطن كان على الأبواب؛ وبالتالى فهى في حاجة إلى الجوت الهندي[90].

وهكذا استمرت عملية التبادل التجاري بين الجانبين وفقًا لاتفاق 1949، والذي انتهى في 11 يونيه 1950، حيث أبدت الحكومة الهندية قبل انتهاء اتفاق 1949 رغبتها القوية في تجديده لحاجة الهند إلى استيراد القطن الخام وغزل القطن والجبس والفوسفات والأسمنت من مصر [91]، وجرت مناقشات طويلة بين الجانبين انتهت بالتوافق على تجديد الاتفاق من يوليو 1950 إلى 28 فبراير 1951، ثم تم تجديد الاتفاق مرة أخرى ليشمل المدة من مارس 1951 إلى فبراير 1952 [92]. وقد ظل أساس الاتفاق كما هو مع إدخال بعض التعديلات البسيطة أهمها أن يقدم كل من الطرفيين المتعاقدين التسهيلات الممكنة التي تضمن نقل أكبر نسبة من البضائع المتبادلة على سفنهما [93]. ويوضح الجدول والشكل التاليين قيمة الصادرات والواردات بين مصر والهند بين عامي 1949 – 1952[94].

جدول (8)

قيمة

البيان - العام	1949	1950	1951	1952	المجموع
الواردات	5.3	4.6	2.7	3.5	**16.1**
الصادرات	31.8	21.1	30.1	11.8	**94.7**
الميزان التجاري	26.5+	16.5+	27.3+	8.3+	**78.6+**

واردات مصر من الهند وصادراتها إليها خلال 1949-1952
(القيمة بالمليون جنيه مصري)

شكل (8)
قيمة واردات مصر من الهند وصادراتها إليها خلال 1949-1952
(القيمة بالمليون جنيه مصري)

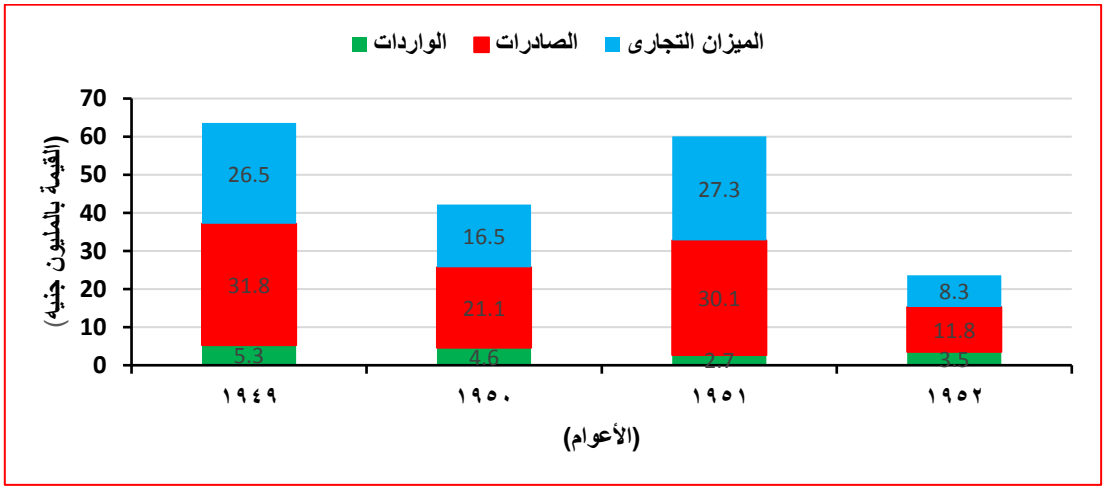

يتضح من جدول وشكل (8)، أن الميزان التجاري خلال الفترة من 1949 إلى 1952 كان دائمًا لصالح مصر؛ حيث حصلت مصر خلال معاملتها التجارية مع الهند خلال الفترة المذكورة على ما يقرب من 78,6 مليون جنيه إسترليني[95].

وجدير بالذكر أن الهند طالبت في الثامن والعشرين من فبراير لعام 1953 بعقد اتفاق جديد، على أثر قيام مصر بتطبيق نظام حساب حق الاستيراد الذي اعتبرته الهند بمثابة قيود فرضتها مصر على الهند لكى تستورد المنتجات المصرية بالجنيه الإسترليني، ورأت أنه مهما بلغت ندرة الجنيه الإسترلينى لمصر، فإن الهند لا ينبغي أن تضار بالقيود التي توضع نتيجة لهذه الندرة خاصة وأن الميزان التجاري بينها وبين مصر يظهر فائضًا في صالح مصر بصفة عامة، وأن مصر تحصل نتيجة لذلك على رصيد صاف بالجنيه الإسترلينى يبلغ عدة ملايين [96].

وفى محاولة من الجانب المصري هدفت إلى تحقيق ارتياح الجانب الهندي، أعلن السيد حسن الماوردى رئيس وفد القطن المصري، الذي زار الهند في شهر يناير من عام 1953، بأنه لن تكون هناك زيادة على رسوم تصدير القطن المصري إلى الهند خلال عام 1953، وذلك في خلال حديثه في اجتماع غير رسمي جمع الوفد المصري ولجنة رابطة مشترى القطن الهندية[97].

ونتيجة لاستمرار الميزان التجاري في صالح مصر اقترحت الحكومة الهندية عند تجديد الاتفاق رسميًا في يونيو 1953 أن يدفع الجانب الهندي 60% من ثمن الصادرات المصرية للهند بالجنية الإسترلينى، ويدفع 40% بالروبيات الهندية فى حساب يُخصص لتسوية حساب الصادرات الهندية لمصر بحد أقصى قدرة مائة مليون روبية، وما يزيد عنه يُدفع بالجنيه الإسترلينى[98]، وعند نهاية الاتفاق يُستخدم رصيد الروبيات أما لشراء سلع هندية، أو يُحوّل إلى جنيهات إسترلينيه تبعًا لرغبة الحكومة المصرية، وقد تم تجديد الاتفاق على هذا الأساس بغية زيادة واردات مصر من الهند، إلا أن هذا الاتفاق لم يأت بالنتيجة المرجوة منه، حيث ظل الميزان التجاري لصالح مصر، والذي بلغ نحو 11,2 مليون جنيه في عام 1953[99].

ووافقت الحكومة المصرية من جانبها على المقترحات الهندية رغبةً في تعزيز روابط الصداقة التقليدية، وإنماءً للعلاقات التجارية بين مصر والهند، بالإضافة إلى حاجة السوق المصري إلى الجوت والشاي الهندي، ولما تتميز به الهند من أسواقٍ مربحةٍ للسلع المصرية، وتشجيعًا لزيادة مشترياتها من القطن المصري[100].

وكانت أهم الصادرات المصرية إلى الهند بموجب اتفاق يوليو 1953 القطن الخام، وغزل القطن، الفوسفات، الجبس، الأسمنت، الكتان، والجلود الخام، بينما كانت أهم الصادرات الهندية إلى مصر الجوت والشاي، التوابل، المنسوجات القطنية، الحديد والصلب، وأدوات المصانع، وآلات الديزل، والألومنيوم، والأصباغ [101].

وظل الميزان التجاري في صالح مصر؛ إذ وصل في عام 1951 نحو 24 مليون جنيه، وفى عام 1952 نحو 9 مليون جنيه، وعام 1953 حوالى 11,2 مليون جنيه، وكانت صادرات مصر من القطن إلى الهند تمثل نحو 97% من جملة صادرات مصر إلى الهند. إذ تُعد الهند أكبر مستورد للقطن الخام المصري بعد فرنسا خلال هذه الفترة [102].

وعلى الرغم من أن قيمة صادرات القطن المصري إلى الهند قد انخفضت من 29,5 مليون جنيه في عام 1951 إلى 15,9 مليون في عام 1953، إلا أن كمية الصادر من القطن قد زادت من 84,899 بالة عام 1952 إلى 131,949 بالة عام 1953 [103]، ومن نحو 994,374 قنطارًا عام 1951 إلى1,041,000 قنطارًا عام 1953؛ ولعل سبب ذلك هو الانخفاض المتوالى الذي طرأ على أسعار القطن المصري خاصة والقطن العالمى عامة خلال عام 1953 [104].

وحيث إن إجمالي إنتاج محصول القطن في مصر عام 1953 بلغ نحو 10 مليون قنطارًا، بالإضافة إلى 2,5 قنطارًا فائض من العام الماضى؛ هذا أدى بدوره إلى انخفاض سعر القطن من 36 جنيهًا استرلينى للقنطار قبل 18 شهر إلى أقل من 14 جنيهًا في يناير 1953؛ مما دفع مصر إلى زيادة نسبة صادراتها من القطن وخاصة إلى الهند، على الرغم من انخفاض سعره حتى لا يحدث تكدس وتضخم في فائض الإنتاج من القطن [105].

واستمرت عملية التبادل التجاري بين مصر والهند خلال عام 1954، وظل القطن يمثل أولى الصادرات المصرية إلى الهند؛ إذ استمرت الهند كثانى أكبر مستورد للقطن المصري، فخلال الأسابيع السبعة منذ بداية انتاج محصول القطن في مصر لعام 1954، استوردت الهند من جانبها

خلال شهر سبتمبر 1954 نحو 8,650 بالة من القطن المصري تقدر ثمنها بنحو 768 جنيهًا مقابل 4,196 بالة تم شراؤها في نفس الفترة من العام الماضى[106].

وفي الوقت نفسه حاولت الحكومة المصرية تقليل انتاجها من القطن الخام عام 1954 من خلال تقليص المساحات المزروعة؛ لكى تتمكن من تصريف ما لديها من فائض من القطن الخام من الأعوام السابقة في محاولة منها لعدم تضخم المعروض من القطن؛ وذلك للمحافظة على سوق القطن المصري، والذي يمثل نحو 90% من مصدر النقد الأجنبي لمصر [107]. وفى المقابل ظل الجوت والشاي أهم الصادرات الهندية إلى مصر خلال عام 1954[108]، وفى هذا الإطار أقامت الحكومة الهندية معرضًا تجاريًا في القاهرة في يناير 1954 لتسويق منتجاتها في مصر والشرق الأوسط وخاصة سلعتى الشاي والجوت [109]. ويوضح الجدول والشكل التاليين حركة الصادرات والواردات بين مصر والهند خلال عامي 1953 و1954

جدول (9)
حركة الصادرات والواردات بين مصر والهند عامي 1953 و1954
(بالمليون جنيه استرلينى، والمليون روبية هندية)

العام	1953	1954	1955
مجموع الواردات	3.2	4.4	7.9
مجموع الصادرات	14.4	18.3	11.9
مجموع الميزان التجاري	11.2+	13.9+	4.00 +

شكل (9)
حركة الصادرات والواردات بين مصر والهند عامي 1953 و1954
(بالمليون جنيه استرلينى، والمليون روبية هندية)

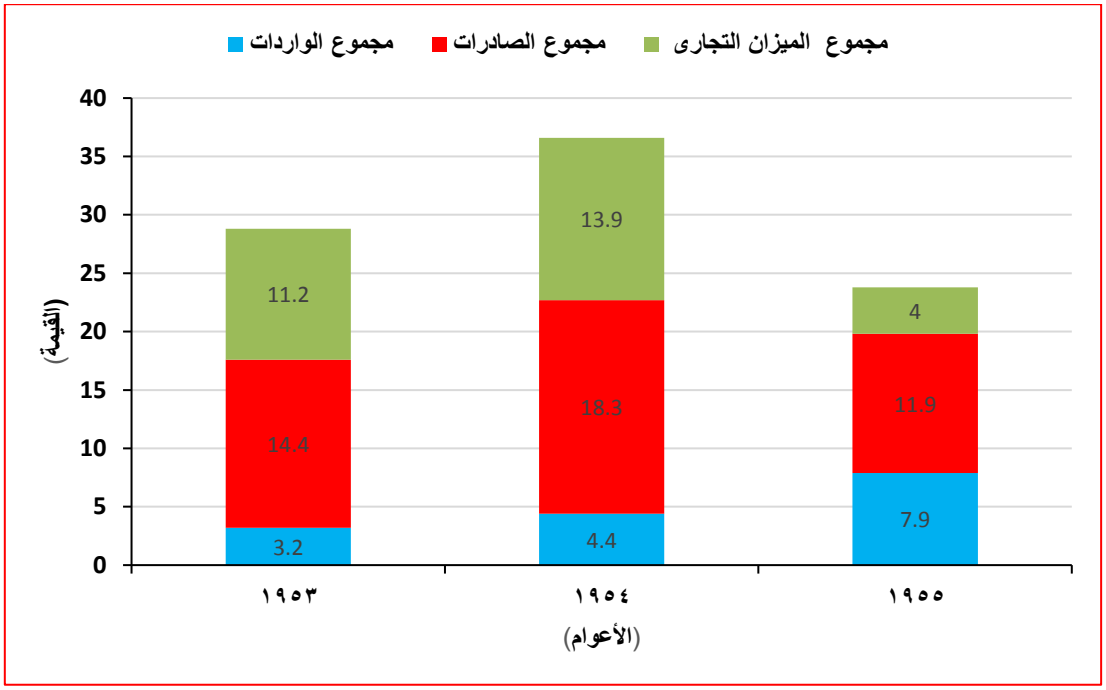

ويتضح من جدول وشكل 9، أن الميزان التجاري خلال عام 1953 و1954 كان لصالح مصر بقارق كبير الهند [110]. أما عام 1955 ظل الميزان التجاري لصالح مصر لكن بنسبة أقل من الأعوام السابقة، ويرجع ذلك إلى تراجع واردات الهند من القطن الخام المصري عام 1955 والتي بلغت نحو 21,9640 بالة فقط على الرغم من توقيع اتفاقية للتعاون والصداقة بين مصر والهند عام 1955[111]، والتي كانت بمثابة بداية زيادة الواردات الهندية إلى مصر وتناقص الصادرات المصرية إلى الهند.

رابعًا- أثر قرار تأميم قناة السويس على التبادل التجاري بين مصر والهند 1956

قامت الدول الغربية وفى مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بضرب حصار اقتصادى على مصر، وتجميد أرصدتها من الجنيهات الاسترلينية لديها عقب صدور قرار تأميم قناة السويس من قبل الرئيس عبد الناصر في السادس والعشرين من يوليو 1956[112]؛ وهذا بدوره أدى إلى عجز في الجنية الاسترلينى لدى الجانب المصري الذي وصل خلال الستة أشهر الأولى عقب قرار التأميم إلى عجز قدره نحو عشرة ملايين جنيه استرلينى؛ الأمر الذي تجلى أثره بوضوح في انكماش فائض الميزان التجاري المصري؛ إذ زادت الواردات المصرية من الهند وفى مقدمتها الشاي والجوت، حيث وصلت واردات مصر من الشاي الهندي عام 1956 إلى نحو 8109 طنًا، ونحو 7531 طنًا عام 1957، مقارنةً بنحو 5390 طنًا عام 1955، كما تزايد طلب السوق المصري على الجوت الخام الهندي، ووصلت طلبيات السوق المصري إلى 4500 طن وإلى 8000 طن من الجوت عام 1956 و 1957 على الترتيب لدرجةٍ جعلت الجانب الهندي عاجزًا في بعض الأحيان على تلبية إحتياجات السوق المصري من الجوت الخام[113].

وفي الوقت نفسه تراجعت صادرات مصر من القطن الخام إلى الهند؛ ويرجع ذلك إلى المنافسة الشديدة من قِبل الأقطان السودانية للأقطان المصرية بسبب عدم تقارب الأسعار بين النوعين. والجدول والشكل التاليين يوضحان الصادرات والواردات بين مصر والهند خلال عامي 1956-1957:

جدول (10)

حركة الصادرات والواردات بين مصر والهند عامي 1953 و1954

(بالمليون جنيه استرلينى، والمليون روبية هندية)

العام	1953	1954	1955
مجموع الواردات	3.2	4.4	7.9
مجموع الصادرات	14.4	18.3	11.9
مجموع الميزان التجاري	11.2+	13.9+	4.00 +

شكل (10)

حركة الصادرات والواردات بين مصر والهند عامي 1953 و1954

(بالمليون جنيه استرلينى، والمليون روبية هندية)

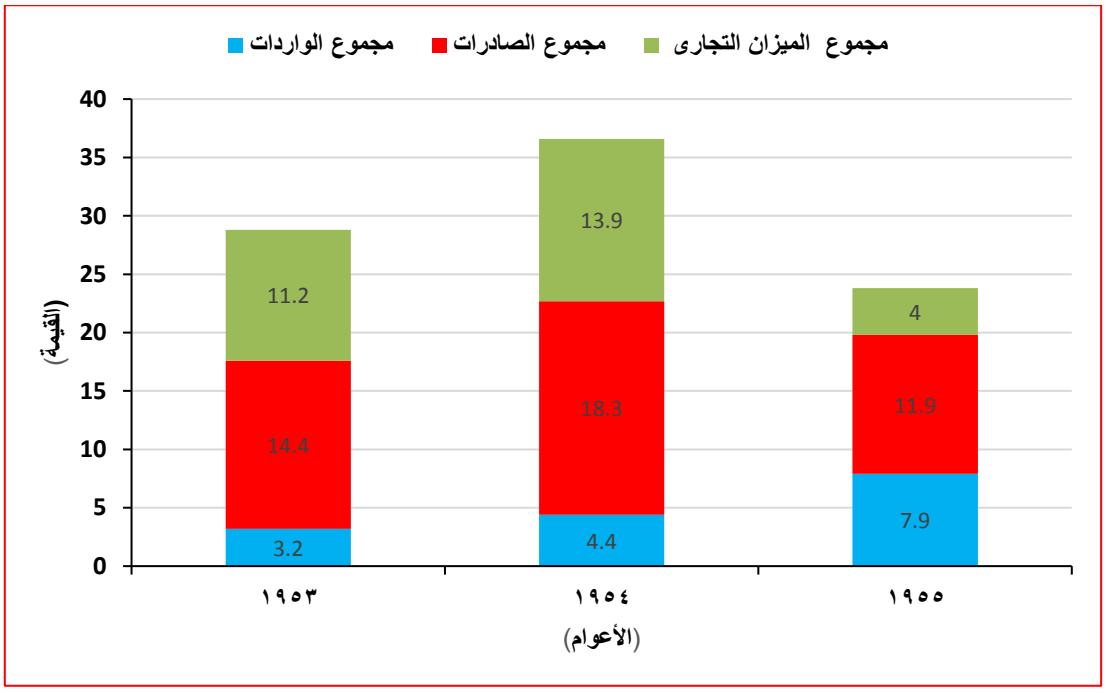

ويتضح من جدول وشكل 11 السابقين أن الميزان التجاري بين البلدين لعام 1956 كان لصالح مصر، ولكن بقيم ليست بالكبيرة مقارنةً بالأعوام السابقة، كما انقلب الميزان التجاري عام 1957؛ وأصبح لصالح الهند للأسباب التي ذكرت آنفًا [114].

ونظرًا لتراجع الصادرات المصرية من القطن إلى الهند تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والهندية في الثامن من مارس عام 1957 على أن يُسمح للهند باستيراد الأقطان من المحصول المُنتج في 1957/1956 والتي مُنح لها تراخيص استيراد حتى ذلك التاريخ بالكامل. كما تُيسر الهند استيراد كميات أخرى من نفس المحصول في حدود 20,000 بالة على أن يتم شحنها حتى آخر أغسطس 1957، وذلك لتلبية الاستهلاك المحلى في الهند. كما أبدت الهند استعدادها لاستيراد 30,000 بالة أخرى[115] على أساس أن يتم دفع قيمة القطن بالروبية الهندية، بالإضافة إلى حساب

خاص يُفتح لدى بنك الدولة الهندي باسم مؤسسة التجارة الهندية لحساب البنك الأهلى المصري، ويمكن استعمال المبالغ التي تُقيد في هذا الحساب في استيراد الشاي والجوت وبعض السلع الأخرى من الهند على إلا تقل قيمة واردات مصر من السلع الأخرى عن 10% من قيمة الأقطان المصرية التي تصدر إلى الهند وتدفع بالروبية الهندية، وفى تسديد جزء من المتبقى من القروض المستحقة للمؤسسة المذكورة على البنك الأهلى المصري(116).

وترتب على تنفيذ هذا الاتفاق وتسهيلات منح الخصم أن استوردت الهند من مصر ما يقرب من 59,000 بالة من القطن طويل التيلة من إنتاج محصول عام 1957/1956، كما استوردت مصر الشاي والجوت من الهند بكامل قيمة القطن المصدر (117)، هذا وقد بلغت قيمة واردات مصر من الهند خلال عام 1957 حوالي 9,5 مليون جنيهًا مصريًا، بينما بلغت صادرات مصر إلى الهند نحو 7,9 مليون جنيهًا مصريًا؛ وبذلك يكون فائض الميزان التجاري بين البلدين في صالح الهند، وهو ما وصل إلى 1,6 مليون جنيهًا مصريًا تقريباً خلال عام 1957(118).

خاتمة

تعود العلاقات التجارية بين مصر والهند في الأساس إلى احتياج كل منهما لسلع الآخر؛ فالهند نتيجة لتقدمها في الصناعات القطنية مثل الغزل والنسيج، كانت فى حاجة ماسة إلى القطن طويل التيلة الذي لا تنتجه من الأساس. وبالتالي كانت في حاجة إلى القطن المصري طويل التيلة الذي يتناسب مع ما تتمتع به الهند من صيت زائع في هذه الصناعات، وفي نفس الوقت كانت مصر هي الأخرى في حاجة إلى الجوت الخام وأكياس الخيش والشاي الهندي. بالإضافة إلى ثمة عوامل أخرى ساعدت على المزيد من التبادل التجاري بين الجانبين، ومنها التقارب في الرؤي السياسية، حيث كانت هناك رؤية مشتركة تجاه قضايا التحرر الوطنى والاستقلال في قارتي أفريقيا وآسيا، وتزعمهما حركة الحياد الإيجابى.

وكشفت هذه الدراسة بوضوح أن العلاقات التجارية القوية بين مصر والهند بدأت مع بداية عام 1937؛ حيث وصلت قيمة الصادرات المصرية إلى الهند خلال هذا العام نحو 1,950,731 جنيهًا مصريًا، وقيمة الواردات الهندية إلى مصر نحو 1,54,906 جنيهًا مصريًا. ولقد شكل القطن أهم الصادرات المصرية إلى الهند، في حين كان الجوت والشاي أهم الواردات الهندية إلى مصر خلال العام نفسه. وتزايدت حركة التبادل التجاري بين الجانبين عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية التى أدت إلى كساد تجاري للكثير من الأسواق في قارتي أوروبا وآسيا؛ مما دفع إلى مزيد من النشاط التجاري بين مصر والهند. فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الهند عام 1940 نحو 1,770,917 جنيهًا مصريًا. وظل فائض الميزان التجاري خلال فترة الحرب العالمية الثانية لصالح مصر عدا عام 1941، إذ كان فائض الميزان التجاري شبه متعادل بين البلدين.

وأوضحت الدراسة كذلك تزايد الطلب العالمى عامة والهندي خاصة على القطن المصري لطول ومتانة تيلته؛ إذ أن معظم مصانع المنتجات القطنية في الهند كان لا يمكنها الاستغناء عن القطن المصري؛ حيث إن آلات معظم هذه المصانع معدة للغزل الرفيع، وكان القطن المصري أنسب الأنواع ملائمةً لهذه المصانع. كما أن مصر هي الأخرى كانت في حاجة ماسة إلى الجوت

الخام وأكياس الخيش لتعبئة محاصيلها، وخاصة وأن الهند كانت أولى دول العالم إنتاجًا للجوت الخام وأكياس الخيش.

وأكدت الدراسة أن اتفاق عام 1949 بين مصر والهند وضع أُسسًا قوية لمزيد من التعاون التجاري بين البلدين؛ إذ زادت قيمة وكمية الصادرات والواردات فيما بينهما، وكان القطن الخام والأرز في مقدمة المحاصيل التي استوردتها الهند من مصر، والشاي والجوت من أهم السلع التي استوردتها مصر من الهند خلال العام نفسه؛ بل ونظرًا لتعرض الهند لأزمة غذائية كبيرة مع بداية عام 1950 طلبت الهند من مصر الحصول على المزيد من الأرز وتبادله مع الجوت الخام فيما يعرف باتفاق "مقايضة الأرز بالجوت الخام"، وقدمت الهند في هذا السبيل مزيدًا من التسهيلات لإتمام هذه المقايضة. ونتيجة لاستمرار احتياج الهند إلى السلع والبضائع المصرية طالبت الهند بتجديد اتفاق عام 1949 مع مصر والذي كان يجدد سنويًا حتى عام 1952. ونظرًا لاستمرار فائض الميزان التجاري لصالح مصر خلال سنوات 1949- 1952 طلبت الهند عقد اتفاق 1953، والذي بموجبه تقرر أن يدفع الجانب الهندي 60% من ثمن الصادرات المصرية للهند بالجنيه الاسترليني، ويدفع 40% بالروبيات الهندية، واستمرت حركة التبادل التجاري بين البلدين وفقًا لهذا الاتفاق، وظل القطن والشاي والجوت محور هذا التبادل.

أيضًا بينت الدراسة أن عام 1956 قد شهد انكماش فائض الميزان التجاري الذي ظل لفترة طويلة لصالح مصر، إذ أنه عقب قرار تأميم قناة السويس في السادس والعشرين من يوليو 1956، تزايدت واردات مصر من الهند وفى مقدمتها بطبيعة الحال الشاي والجوت كالعادة، وفي الوقت نفسه تراجعت صادرات مصر من القطن الخام إلى الهند؛ وهذا يرجع إلى منافسة الأقطان السودانية رخيصة الثمن مقارنة بالأقطان المصرية؛ وهذا ما مهد الطريق لعقد اتفاق جديد بين مصر والهند، والذي عرف باتفاق الدفع 1957، والذي كان يقوم على أن تدفع الهند قيمة القطن المصري بالروبية الهندية.

وفي الختام يمكن القول إن محصول القطن في فترة هذه الدراسة بالنسبة لمصر كان من أهم مقوماتها الاقتصادية؛ إذ كان أحد ركائز الاقتصاد المصري آنذاك، بل كان هذا المحصول في تلك الفترة يعادل أهمية القمح في تحقيق "الأمن الغذائي" للدول حاليًا، وتعدل أهمية القمح في الوقت الحالى محصول الأرز الذي استوردته الهند من مصر إبان فترة الدراسة. ولذلك فإن العلاقات التجارية الاقتصادية بين البلدين دفعت إلى المزيد من الارتباط السياسي بينهما خاصة بعد عام 1952.

الملحق

- جداول
- أشكال
- رسوم بيانية

جدول رقم (1)

قيمة صادرات القطن المصري للهند (1945-1949) (بالمليون جنيه مصري)

عام	مجموع صادرات القطن المصري	نصيب الهند منها
1945	32.172	8.580
1946	46.218	7.955
1947	68.334	12.424
1948	113.326	19.960
1949	106.589	22.836

شكل (1)

قيمة صادرات القطن المصري للهند (1945-1949) (بالمليون جنيه مصري)

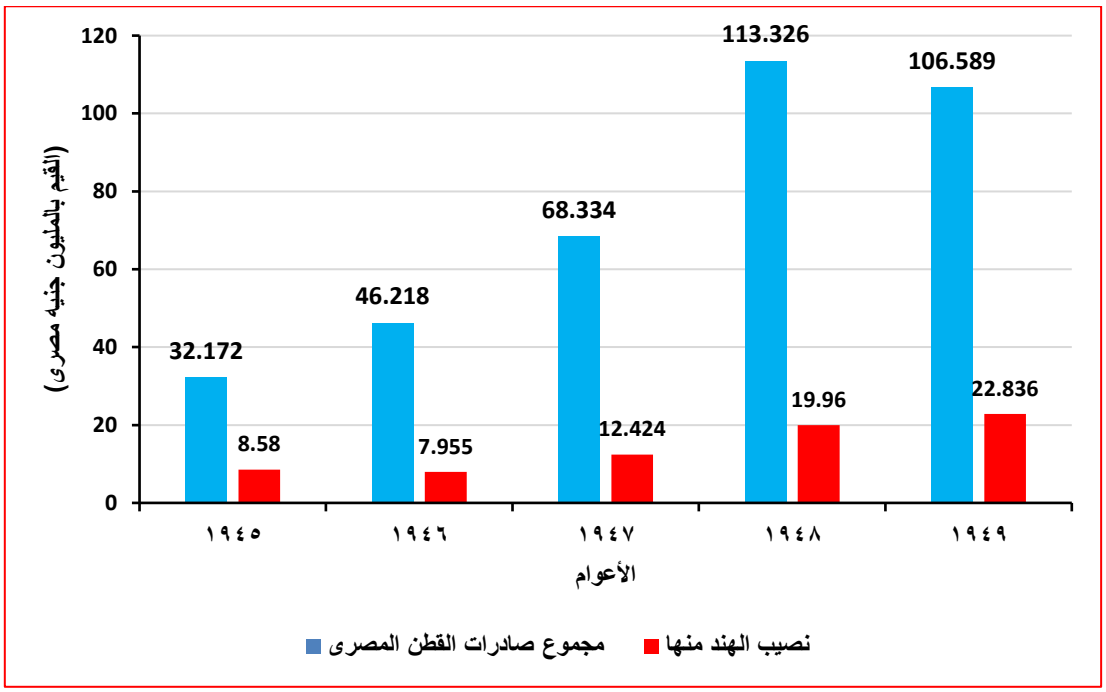

جدول (2)

صادرات مصر الرئيسة إلى الهند 1946-1949 (القيمة بالجنية الاسترلينى)

السلع المصدرة	1946	1947	1948	1949
القطن	7.955.636	12.424.171	19.160.374	**253.836.333**
الأرز	-	-	3.152.127	**3.816.224**
الملح	16.676	122.456	73.518	**36.863**
الأسمنت	43.009	18.796	-	**-**
غزل القطن	-	-	-	**93.629**
المجموع بما فى ذلك سلع أخرى	8.743.753	14.624.890	22.406.146	**27.610.501**

شكل (2)

صادرات مصر الرئيسة إلى الهند 1946-1949 (القيمة بالجنية الاسترلينى)

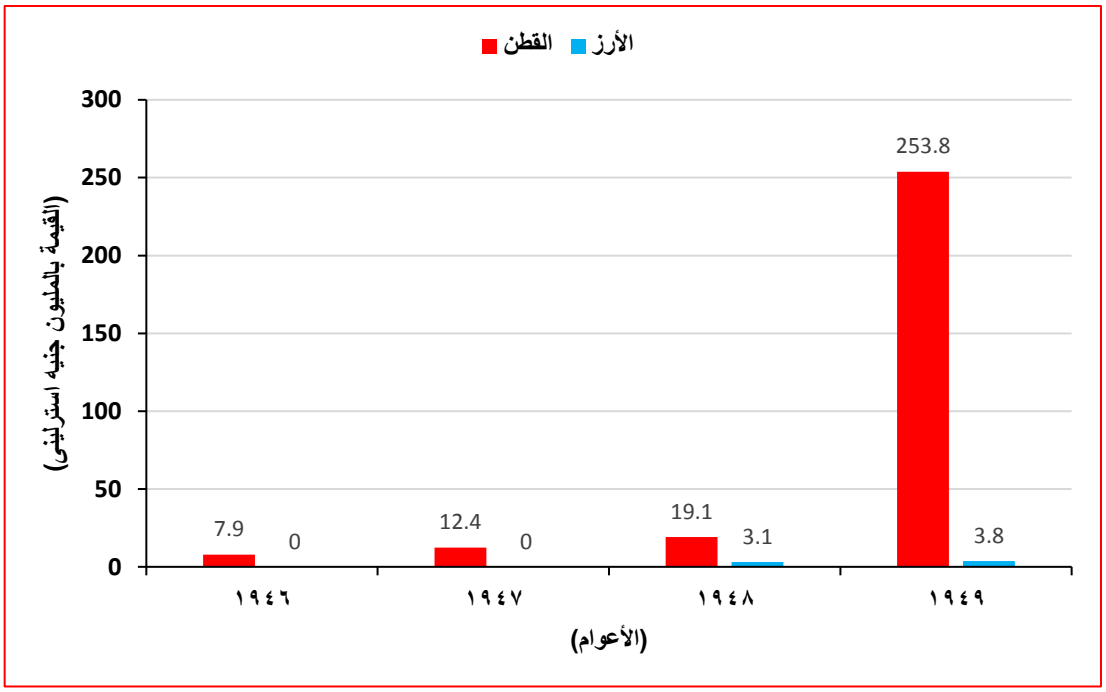

رسم بيانى (2)

صادرات مصر الرئيسة إلى الهند 1946-1949 (القيمة بالجنية الاسترلينى)

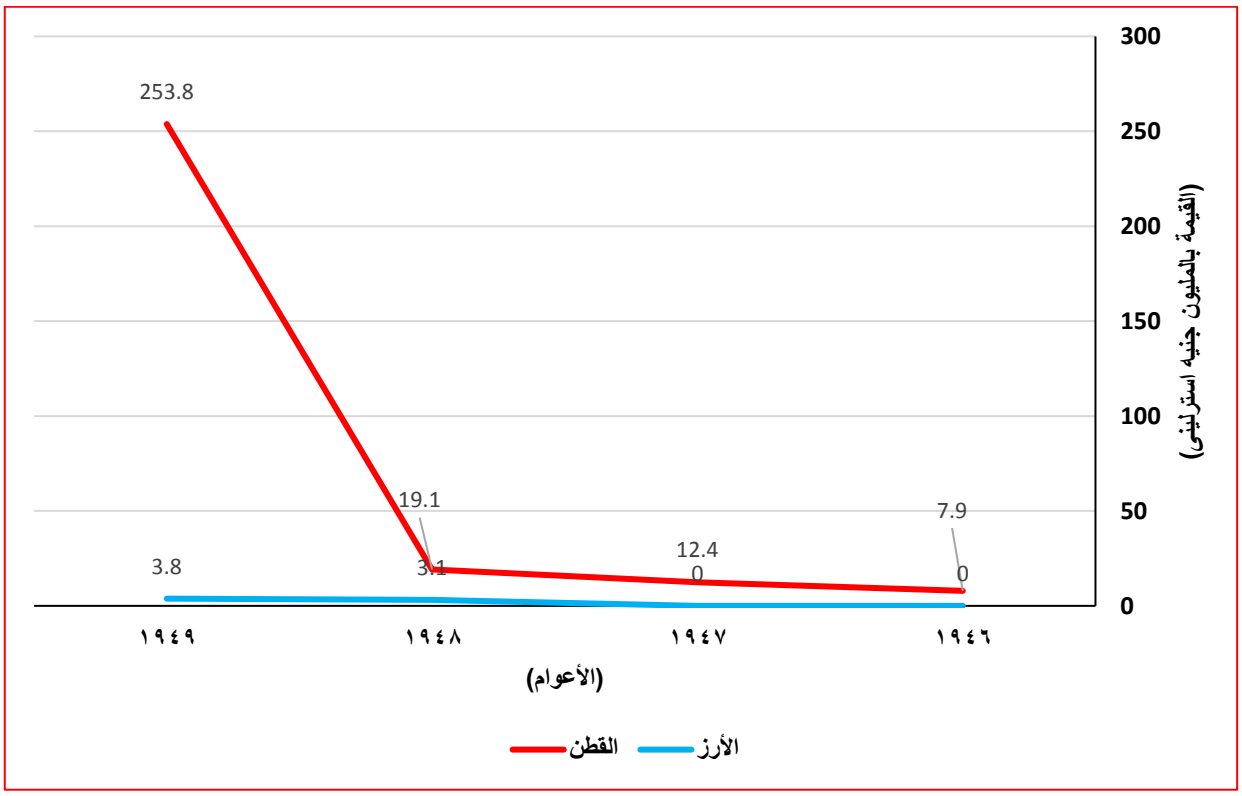

جدول (3)

واردات مصر من الجوت من الهند ومصنوعاته 1946-1949

(القيمة بالجنيه المصري)

السلعة	1946	1947	1948	1949
جوت خام	43.204	92.163	177.796	-
سجاد خيش	4.751	7.875	7.247	333.697
قماش الخيش	310.821	608.897	1.332.812	349.669
أكياس خيش للقطن	286.482	854.026	1.237.519	647.766
أكياس خيش للسكر	7.975	226.128	851.280	2.201.662
أكياس خيش للبذور	152.253	1.038.396	1.740.559	83.246
أكياس خيش للبصل	30.256	163.362	81.486	71.585
أكياس خيش أصناف أخرى	18.347	48.958	41.229	-
المجموع	854.190	3.040.025	5.470.938	3.687.868

شكل (3)

واردات مصر من الجوت من الهند ومصنوعاته 1946-1949

(القيمة بالجنيه المصري)

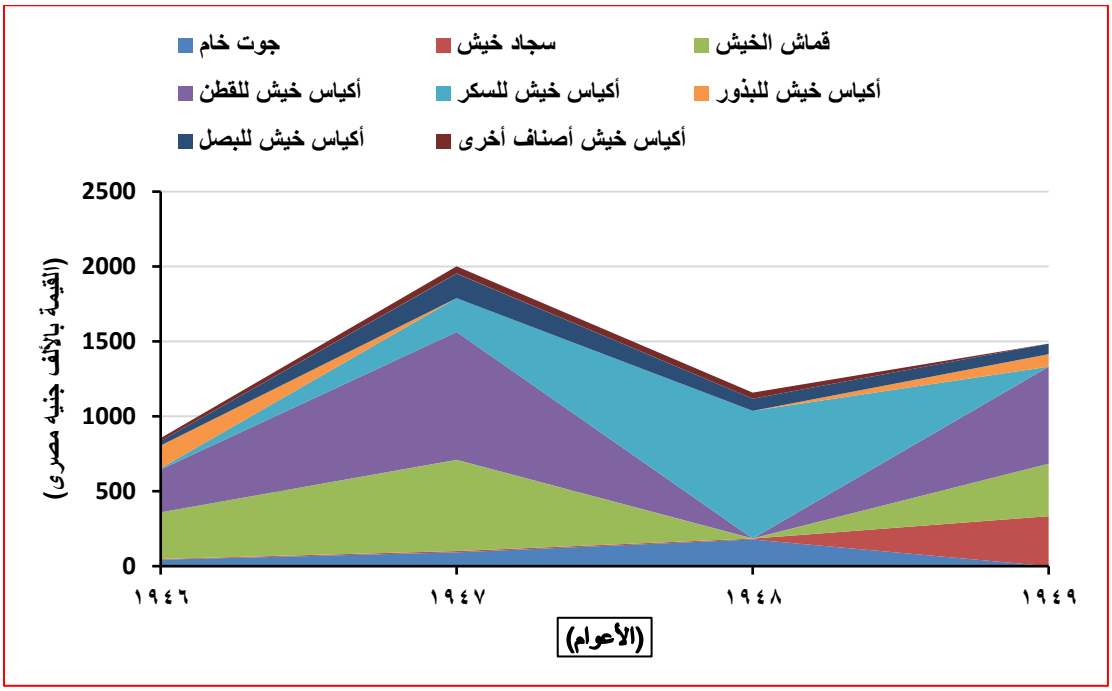

جدول (4)

قيمة الشاي الذي استوردته مصر من الهند 1945-1949

مقارنةً بقيمة ما استوردته من الدول الأخرى (القيمة بالجنيه)

الدولة	1945	1946	1947	1948	1949
سيلان	992.452	995.306	3.391.359	4.468.897	**4.669.279**
الهند	95.438	83.588	272.027	235.645	**658.671**
أندوسيا	-	-	-	70.578	**779.311**
الصين	231	59.549	228.515	22.263	**-**
باكستان	-	-	-	-	**37.794**
المجموع ويتضمن رسالات شاى من دول أخرى	1.098.204	1.157.837	4.299.634	4.873.310	**6.236.964**

شكل (4)

قيمة الشاي الذي استوردته مصر من الهند 1945-1949

مقارنةً بقيمة ما استوردته من الدول الأخرى (القيمة بالجنيه)

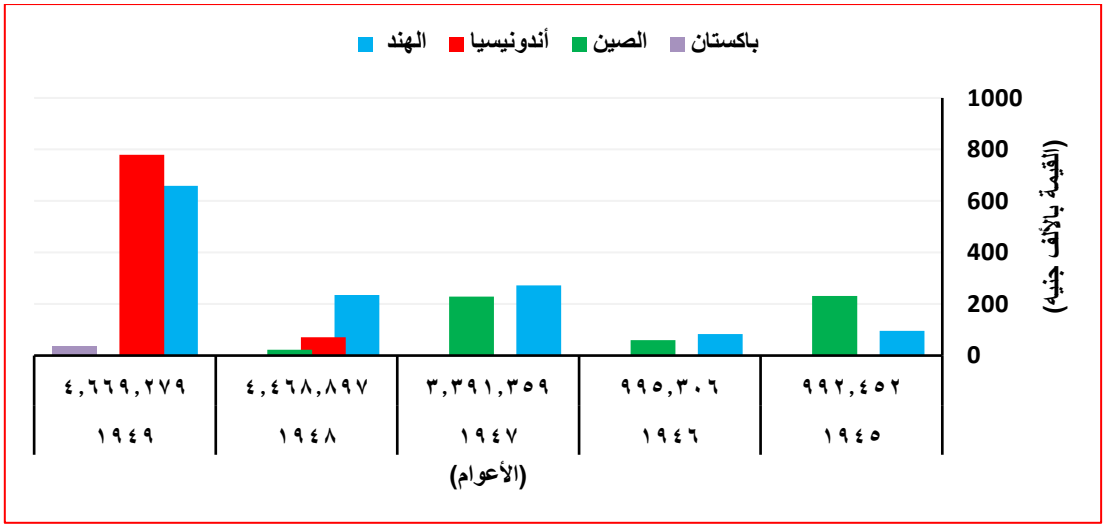

ملاحظة: قيمة الشاي الذي استوردته مصر من سيلان توجد في أسفل المحور الأفقى للشكل البياني، وهي محسوبٌ بالجنية فقط.

رسم بيانى (4)

قيمة الشاي الذي استوردته مصر من الهند 1945-1949

مقارنةً بقيمة ما استوردته من الدول الأخرى (القيمة بالجنيه)

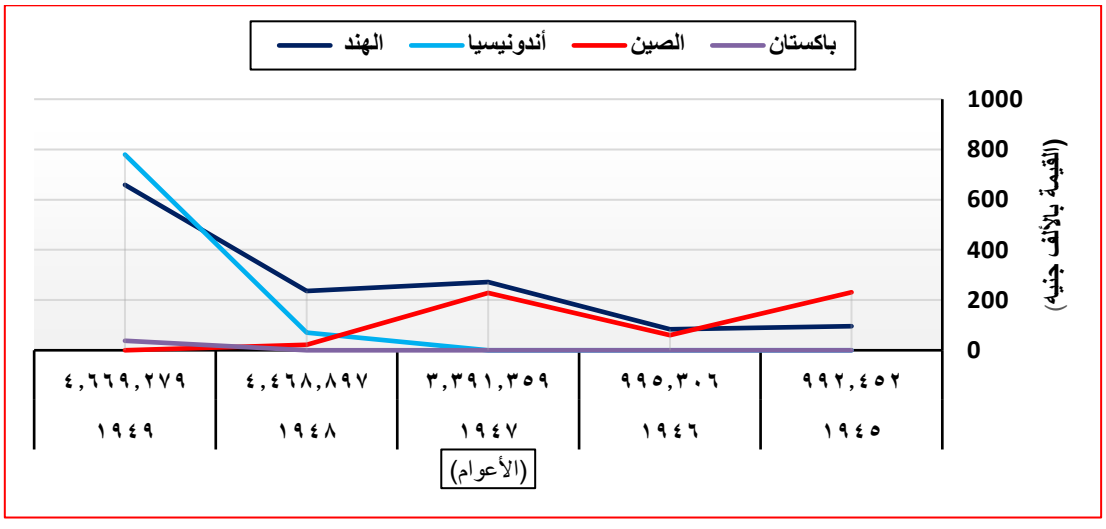

ملاحظة: قيمة الشاي الذي استوردته مصر من سيلان توجد في أسفل المحور الأفقى للشكل البياني، وهي محسوبٌ بالجنية فقط.

هوامش البحث

(1) NO,6012/53, Embassy of India, Cairo, December,26,1953.

(2) انظر جدول وشكل 1، 2 بالملحق، ص ص 273–275.

(3) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الإدارة الاقتصادية، محفظة رقم 448، كود أرشيفى رقم 038902 – 0078، ملف رقم 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصر واتحاد الهند؛ وثائق الخارجية المصرية، محفظة رقم448، كود أرشيفى 038902 – 0078، المفوضية الملكية بنيودلهى، ملف رقم 50/4/130، حاجة الهند إلى كمية الأرز المصرى، مذكرة، تحريرًا فى 28 يوليه 1951.

(4) انظر جدول وشكل 3،4 ، ورسم بيانى 4 بالملحق

(5)The Times of India to buy Cotton from Egypt rupee A cotton opened, New Delhi, April 24, 1950.

(6) وثائق وزارة الخارجية المصرية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة بمباى، محفظة رقم597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 4/1/5، تنظيم تجارة الواردات الهندية، سرى جدًا وعاجل، تحريرًا فى 1944/12/17.

(7) نفس الوثيقة.

(8) C. Empson, Commercial Secretary to His Majesty Embassy, Cairo, Report on Economic and Commercial Conditions in Egypt, June 1939, London,1939, p,35.

(9) Ahmad Shokr, Beyond the Fields: Cotton and the End of Empire in Egypt, 1919-1956, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Department of Middle Eastern and Islamic Studies and Department of History, New York University, May, 2016, p.165.

(10) وثائق وزرارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية، محفظة 038902– 0078، ملف رقم 25/1/130، محضر اجتماع الجلسة الحادية والأربعون، تحريرًا فى 1948/8/23.

(11) Chotirat Komarada, Friends fall apart, The wax and wane of Indo-Egyptian relations, 1947-1970, Harvard University Cambridge, Massachusetts May 2010, p. 1.

(12) El Sayed Mekkawi Zaki Awad, Egypt and India, A study of Political and Cultural Relations, 1947-1964.Doctor of Philosophy of The Jawaharlal Nehru University school of International Studies, New Delhi, 2008., p. 61.

(13) C. Empson, Commercial Secretary to His Majesty Embassy, Cairo, Report on Economic and Commercial Conditions in Egypt, June 1939, London,1939, p,35.

(14) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والهند قبل الحرب وخلال الحرب وبعد الحرب.

(15) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والهند قبل الحرب وخلال الحرب وبعد الحرب.

(16) C. Empson, Commercial Secretary to His Majesty Embassy, Cairo, Report on Economic and Commercial Conditions in Egypt, June 1939, London,1939,p,35

(17) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية بمدينة كالكتا ، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078،ملف 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا فى 1956/2/14.

(18) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والهند قبل الحرب وخلال الحرب وبعد الحرب العالمية الثانية.

(19) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة التجارة والصناعة، مصلحة التجارة، إدارة المخابرات والاحصاء، محفظة رقم596، كود أرشيفى رقم 023217 – 0078، ملف رقم 21/8/102/– 11066، تحريرًا فى 1940/10/12.

(20) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة التجارة والصناعة، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253– 0078، الهند، ملف 4/1/5، تحريرًا فى 1940/12/11.

(21) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والهند قبل الحرب وخلال الحرب وبعد الحرب العالمية الثانية، 1945.

(22) نفس الوثيقة.

(23) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية بمدينة كالكتا ، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078،ملف 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصروالهند، تحريرًا فى 1956/2/14.

(24) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والهند قبل الحرب وخلال الحرب وبعد الحرب العالمية الثانية.

(25) انظر جدول وشكل 5 ، صفحة () من البحث.

(26) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية بمدينة كالكتا ، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078،ملف 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصروالهند، تحريرًا فى 1956/2/14.

(27) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والهند قبل الحرب وخلال الحرب وبعد الحرب العالمية الثانية.

(28) نفس الوثيقة.

(29) El Sayed Mekkawi Zaki Awad, Op. Cit., p.62.

(30) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة التموين، مجفظة 596، كود أرشيفى رقم 023217– 0078، ملف رقم 14/1/5، تحريرًا فى 1941/12/15.

(31) Ahmad Shokr, Beyond the Fields, Op.Cit., p.225

(32) انظر جدول وشكل 5 بالبحث، ص 244–245

(33) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، العلاقات التجارية بين مصر والهند بعد الحرب، تحريرًا فى إبريل 1947.

(34) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية بمدينة كالكتا، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078،ملف 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا فى 1956/2/14.

(35) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، العلاقات التجارية بين مصر والهند بعد الحرب، تحريرًا فى ابريل 1947.

(36) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية بمدينة كالكتا ، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078،ملف 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا فى 1956/2/14.

(37) استوردت الهند كميات من القطن السودانى عام 1946، لكن على الرغم من ذلك ظلت الهند تفضل وتحافظ على استيراد الكميات التى تحتاج إليها الأسواق الهندية من مصر أولًا، وهذا ما جاء على لسان رئيس الوفد الهندى الذى زار مصر فى الثامن من شهر مايو 1947، حينما اجاب على سؤال عبد الله فكرى أباظة وكيل وزارة التجارة، هل تستوردن القطن السودانى ؟ وهل يفضل الغزالون فى الهند القطن المصرى أم السودانى، وذلك فى الاجتماع الذى جمع الوفدين المصرى والهندى بمقر وزارة الخارجية المصرية، بقوله نحن نستورد من السودان بعض أنواع القطن غير أن القطن السودانى لا يصل من حيث طول تيلته إلى القطن المصرى من نوع الجيزة والكرنك، وهناك فروق أسعار وربما ذلك ناتجًا من الإعانات التى تمنحها الحكومة السودانية على تصدير الأنواع الأقل جودة، لكن سيظل القطن المصرى هو فى مقدمة الأقطان التى تستوردها الهند لجودته.(وثائق وزارة الخارجية المصرية، إدارة الشئون الاقتصادية، محفظة رقم596، كود أرشيفى رقم 023218– 0078، ملف رقم 50/4/130، محضر الاجتماع الذى عقد بوزارة الخارجية مع الوفد التجارى الهندى، تحريرًا فى 1947/5/19).

(38) نفس الوثيقة.

(39) The Times of India, Indo – Egyptian trad, 15 Mar, 1957.

(40) انظر جدول ورسم بيانى 4 بالملحق، ص 278.

(41) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 - 0078، ملف رقم50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، العلاقات التجارية بين مصر والهند بعد الحرب، تحريرًا فى إبريل 1947.

(42) وثائق وزارة الخارجية المصرية، إدارة الشئون الاقتصادية، محفظة رقم596، كود أرشيفى رقم 023218– 0078، ملف رقم 50/4/130، محضر الاجتماع الذى عقد بوزارة الخارجية مع الوفد التجارى الهندى، تحريرًا فى 1947/5/19.

(43) Chotirat Komarada, Friends fall apart, Op. Cit., p. 42.

(44) انظر جدول 3 بالملحق، ص 276.

(45) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، محضر الاجتماع الذى عقد بوزارة الخارجية مع الوفد التجارى الهندى، تحريرًا في 1947/5/19.

(46) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، العلاقات التجارية بين مصر والهند بعد الحرب، تحريرًا فى إبريل 1947.

(47) نفس الوثيقة.

(48) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، محضر الاجتماع الذى عقد بوزارة الخارجية مع الوفد التجارى الهندى، تحريرًا في 1947/5/19.

(49) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم50/4/130، إدارة الشئون الاقتصادية، العلاقات التجارية بين مصر والهند بعد الحرب، تحريرًا فى إبريل 1947.

(50) انظر جدول وشكل 1، بالملحق، ص 274.

(51) انظر جدول 3 بالملحق، ص 277.

(52) انظر جدول وشكل ورسم بيانى 4 ، بالملحق، ص 278– 279.

(53) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة كالكتا، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا 1956/2/14.

(54) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، مذكرة للعرض على وكيل وزارة الخارجية، تحريرًا في 1948/6/26.

(55) تقدمت سفارة الهند بالقاهرة فى العشرين من شهر مايو لعام 1948إلى الجانب المصرى بمقترح بإرسال وفد هندى إلى مصر للتباحث فى مبادلة القطن المصرى ببضائع هندية، واقترحت أن يكون الوفد الهندى مكون من خمسة أعضاء، عضوان لشئون القطن، وعضو لشئون الحبوب، وعضو لشئون الشاى، وعضو عن الحكومة الهندية يفوض تفويضًا تامًا فى التعاقد على شراء القطن. (NO.D.388-G/48, Embassy of India Cairo, 20**Th** May, 1948, Note).

(**56**) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، الشئون الاقتصادية، التجارة الخارجية، مذكرة بشأن اقتراح عقد اتفاق المقايضة بين مصر والهند، تحريرًا في 1948/7/12).

(57) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، مذكرة للعرض على وكيل وزارة الخارجية، تحريرًا في 1948/6/26.

(58) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، الشئون الاقتصادية، التجارة الخارجية، مذكرة بشأن اقتراح عقد اتفاق المقايضة بين مصر والهند، تحريرًا في 1948/7/12.

(59) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 - 0078، ملف رقم 2/3 سرى، القنصلية الملكية المصرية بمباى، اتفاق المقايضة مع اتحاد الهند، تحريرًا في 1948/8/18.

(60) نفس الوثيقة.

(61) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 448، كود أرشيفى 038902 – 0078، ملف رقم 50/4/130، القنصلية الملكية المصرية العامة بمباى، بشأن اتفاق المقايضة مع الهند، تحريرًا 1948/10/7.

(62) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم 448، كود أرشيفى 038902 – 0078، ملف رقم 50/4/130، وزارة التجارة والصناعة، تطورات المفاوضات مع الوفد الهندستانى.

(63) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، الشئون الاقتصادية، التجارة الخارجية، مذكرة بشأن اقتراح عقد اتفاق المقايضة بين مصر والهند، تحريرًا في 1948/7/12.

(64) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة كالكتا، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا 1956/2/14.

(65) وثائق وزرارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية، محفظة 038902– 0078، ملف رقم 25/1/130، محضر اجتماع الجلسة الحادية والأربعون، تحريرًا فى 19484/8/23

(66) انظر جدول 2 بالملحق، ص 275.

(67) انظر جدول وشكل 5 بالبحث، ص 244– 245

(68) انظر جدول وشكل 4 بالملحق، ص 278–279

(69) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة كالكتا، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا 1956/2/14.

(70) وثائق وزارة الخارجية المصرية، رئاسة مجلس الوزراء محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023251 – 0078، ملف رقم 1–3، نص الاتفاق التجارى بين الحكومة الملكية المصرية وحكومة الهند، تحريرًا في 1949/9/1. **وأنظر أيضًا** NO.11 (31)- ITC/ 49 FID, The Royal Egyptian Embassy, New Delhi 6 Th July ,1949

(71) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 038902 – 0078، ملف رقم 2/3 سرى، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمباى، بشأن اتفاق المقايضة مع الهند، تحريرًا 1948/10/7.

(72) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة كالكتا، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا 1956/2/14

(73) وثائق وزارة الخارجية المصرية، اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023251 – 0078، ملف رقم 50/4/130، مذكرة بشأن الاتفاق التجارى بين مصر والهند.

(74) N O, Imp – 2508 (2)/50, Government of India, Ministry of food, New Delhi, November, 1950.

(78) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023251 – 0078، ملف رقم 1–52/3، اتفاق تجارى بين الحكومة الملكية المصرية وحكومة الهند، قائمة بالصادرات من مصر إلى الهند، والصادرات من الهند إلى مصر مايو 1949.

(66) نفس الوثيقة.

(77) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة كالكتا، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا 1956/2/14.

(78) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة كالكتا، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا 1956/2/14.

(79) وثائق وزرارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية، محفظة 038902– 0078، ملف رقم 25/1/130، محضر اجتماع الجلسة الحادية والأربعون، تحريرًا فى 1948/8/23.

(80) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023251 – 0078، ملف رقم 1–52/3، اتفاق تجارى بين الحكومة الملكية المصرية وحكومة الهند، قائمة بالصادرات من مصر إلى الهند، والصادرات من الهند إلى مصر مايو 1949.

(81) نفس الوثيقة.

(82) انظر جدول وشكل 5، صفحة بالبحث.

(83) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة كالكتا، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا 1956/2/14.

(84) N O, Imp – 2508 (2)/50, Government of India, Ministry of food, New Delhi, November, 1950.

(85) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الاقتصاد، مصلحة الاقتصاد الدولى ، ميكروفليم 230، محفظة رقم 448، ، كود أرشيفى 038902 – 0078، مذكرة بخصوص التبادل التجارى بين مصر والهند، صادرة من المدير العام لمصلحة الاقتصاد الدولى، تحريرًا في 1951/2/12.

86() وثائق وزارة الخارجية المصرية، السفارة الملكية المصرية بمدينة نيودلهى، الثميل التجارى ، ميكروفليم 230، محفظة رقم 448، ، كود أرشيفى 038902 – 0078، ملف رقم 50/4/130، تجديد الاتفاقية التجارية بين مصر والهند، تحريرًا في 1950/11/3.

(87) نفس الوثيقة.

(88) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة التموين، المكتب الفني، إدارة الشئون الاقتصادية قسم التجارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023251 – 0078، ملف رقم202/2/561، الموضوع مقايضة الخيش بالأرز.

89 N O, Imp – 2508 (2)/50, Government of India, Ministry of food, New Delhi, November, 1950.

(90) وثائق وزارة الخارجية المصرية، السفارة الملكية المصرية نيودلهي، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023251 – 0078، ملف رقم 50/4/130، الاتفاقية التجارية بين مصر والهند، القسم الأول مقايضة أرز مصري بخيش، 1950/6/26.

(91) NO. 26 -Ter (Asia) 50/3 New Delhi, the Ministry of Commerce, India, June 13, 1950.

(92) The New York Times, India, Egypt in Trade Pact, March 19,1951: Times India, Indo- Egyptian Trade, Mar19, 1951.

(93) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى 023253 – 0078، ملف رقم 1173 وزارة الخارجية، إدارة الشئون الاقتصادية، مذكر ة بشأن تجديد الاتفاق التجارى بين مصر والهند، تحريرًا في 1952/2/25.

(94) فؤاد شنو، تسوية المعاملات التجارية مع الهند وتطور الاتفاقات الخاصة بها، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة 1959، ص3.

(95) وثائق الخارجية المصرية، القنصلية الملكية المصرية بمدينة كالكتا، محفظة رقم 597، كود أرشيفى، 023253 – 0078، ملف رقم 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا في 1956/2/14.

(96) فؤاد شنو، مرجع سابق، ص 3.

(97) The Times of India, Cotton Exports from Egypt, Jan 29, 1953.

(98) Times India, Trade with Egypt will Import India Negotiates New Payments system, May, 1953.

(99) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية ، القنصلية الملكية بمدينة كالكتا ، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078،ملف 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا فى 1956/2/14.

(100) وثائق الخارجية المصرية، الإدارة العامة للشئون المالية والاقتصادية، إدارة بحوث التجارة الخارجية، محفظة رقم 597، كود أرشيفى، 023253 – 0078، ملف رقم 48–55–1/ج، العلاقات التجارية بين مصر والهند، كتاب دورى.

(101) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية بمدينة كالكتا، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078،ملف 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا فى 1956/2/14.

(102) نفس الوثيقة.

(103) The Times of India, Cotton Exports from Egypt in 1953-1954, Nov4, 1953.

(104) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية بمدينة كالكتا ، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078،ملف 50/4/130، العلاقات التجارية بين مصر والهند، تحريرًا فى 1956/2/14.

(105) The Times of India, "Boycott" By U. K. Leads to Egypt's Cotton Crisis, Jan 6, 1953.

(106) The Times of India, Cotton Exports from Egypt in 1953-1954, Nov4, 1953

107() وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية بمباى ، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078، ملف4/2/5، ما دار في اجتماع المجلس الهندى للتجارة الخارجية، تحريرًا فى 1955/3/18.

(108) The Times of India, Indo – Egyptian Trade Needs Expansion, Mar 10, 1957.

(109) The Times of India, Cairo Trade Exhibition, Jan 24, 1954.

(110) فؤاد شنو، مرجع سابق، ص 6.

(111) وقعت معاهدة للتعاون والصداقة بين مصر والهند في السادس من أبريل 1955، وذلك من أجل توثيق وتوسيع روابط التعاون المشترك بين البلدين، وضمت المعاهدة سبع مواد لتعزيز روابط التعاون بين الجانبين على كافة المستويات السياسى والدبلوماسى

والثقافى والشعبى، والاقتصادي والتجارى.(وثائق وزارة الخارجية المصرية، إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات والمعاهدات، محفظة 597، كود أرشيفى،023253 – 0078، ملف رقم 1/116/38، معاهدة الصاقة بين جمهورية مصر العربية واتحاد الهند، تحريرًا في 1955/4/6).

(112) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة 448، كود أرشيفى،038903 – 0078، ملف130/ 50/4، سفارة الجمهورية العربية المتحدة نيودلهي– التمثيل التجارى، مسائل تجارية بين مصر والهند.

(113) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة 448، كود أرشيفى،038903 – 0078، ملف130/ 50/4، سفارة الجمهورية العربية المتحدة نيودلهي– التمثيل التجارى، مسائل تجارية بين مصر والهند.

(104) نفس الوثيقة.

(115) فؤاد شنو، مرجع سابق، ص ص 6–7.

(116) Chotirat Komarada, Friends fall apart, Op. Cit., p.171.

(117) وثائق وزارة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، محفظة 448، كود أرشيفى،038903 – 0078، ملف130/ 50/4، سفارة الجمهورية العربية المتحدة نيودلهي– التمثيل التجارى، مسائل تجارية بين مصر والهند.

118 فؤاد شنو، مرجع سابق، ص 8.